الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٧١
الاثنين، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مدة عضوية الأعضاء الخمسة الحاليين في اللجنة الاستشارية المعينين بموجب مقرري الجمعية العامة ٣١٧/٤٩ ألف وباء، المؤرخين ٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي، تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

وعقب المشاورات، قمت بتعيين أوغندا وتايلند وجزر البهاما ورومانيا والنمسا أعضاء في اللجنة الاستشارية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي ١٧ (ح) من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

(ط) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/52/109)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبين الوثيقة A/52/109 أن مدة عضوية بلجيكا، وجزر البهاما، وجمهورية إيران الإسلامية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، وغانا، ولاتفيا تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأنه يلزم أن يقوم رئيس الجمعية العامة، في الدورة الحالية، بتعيين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك، وسيعمل الأعضاء الذين سيعينون على هذا النحو لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبعد المشاورات مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الغربية ودول أخرى، قمت بتعيين الأرجنتين، وبلجيكا، وبنن، وجزر البهاما، وجمهورية إيران الإسلامية، وجورجيا، وليسوتو أعضاء في لجنة المؤتمرات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي ١٧ (ط) من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ٤٧ من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا ليعرض مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك، الوارد في الوثيقة A/52/L.67/Rev.1. وبالإضافة إلى المقدمين الواردة أسماؤهم في المشروع، انضمت البلدان التالية الي مقدمي المشروع بعد اكتماله رسميا: استراليا، والكويت، وهولندا.

إن الحالة في البوسنة والهرسك لا تنفك تشكل مبعث اهتمام وقلق عالميين. وبالرغم من إحراز تقدم هام في تنفيذ اتفاق دايتون/ باريس للسلام، من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الدولية. ومشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة اليوم يعالج أهمها.

في خلال السنتين الماضيتين حدث تغير كبير في البوسنة والهرسك. فاتفاق دايتون/ باريس للسلام، والعمل الدولي الجاري لتنفيذه قد نجحا في إيقاف الحرب والمحافظة على استقلال البوسنة والهرسك، وسيادتها، واستمراريتها القانونية، وسلامتها الإقليمية، ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

وقد مثل اتفاق السلام إنجازا بارزا وإسهاما هاما في صون السلم والأمن الدوليين. وتنفيذ نواح معينة منه، مثل التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية، والتقدم الذي أحرز في تنفيذ المادتين الثانية والرابعة من الاتفاق بشأن الاستقرار الإقليمي، ونجاح إجراء الانتخابات البلدية في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، قد أسهمت أيضا في الاستقرار والأمن الدوليين في المنطقة. ونالت جهود الممثل السامي في تنفيذ عملية السلام اعترافا وتأييدا دوليين واسعين.

ومن بين الأحداث الأخيرة يلزم التركيز على إبراز أهمية اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في بون في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد قام المجلس باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك منذ انعقاد مؤتمر تنفيذ السلام في لندن في ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، والاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في سينترا، البرتغال، في أيار/ مايو ١٩٩٧.

وقد أكد مجلس تنفيذ السلام في اجتماعه الذي انعقد مؤخرا في بون أنه لا بديل عن اتفاق السلام كأساس للتنمية السياسية والاقتصادية في البوسنة والهرسك، بكيانيها المتعددي الأعراق وشعوبها الثلاثة. وأكد المجلس مجددا التزام المجتمع الدولي بمواصلة تعزيز ودعم الجهود المبذولة من أجل المصالحة، والتسامح والديمقراطية، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البوسنة والهرسك.

وقد حظيت الأهمية الحيوية للقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار في تهيئة بيئة آمنة لتنفيذ اتفاق السلام، باعتراف عام، ومن المهم بوجه خاص أن نتائج مؤتمر بون لتنفيذ السلام قد أكدت نشوء توافق آراء على ضرورة استمرار وجود عسكري دولي بعد حزيران/ يونيه ١٩٩٨. إذ سيظل هذا الوجود لا غنى عنه للمحافظة على البيئة الآمنة المستقرة اللازمة لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق السلام.

ومشروع القرار A/52/L.67/Rev.1 يعالج جميع هذه الجوانب لعملية السلام في البوسنة والهرسك، ويعرب عن تأييد الجهود الرامية لإقامة السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي جميع أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، يركز مشروع القرار بوجه خاص على جوانب عملية السلام التي تقتضي المزيد من الجهود الدولية. كما يلاحظ بشكل خاص محتوى التقرير السنوي الرابع للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. ويصف ذلك التقرير الدرجات المتفاوتة للامتثال من جانب الأطراف المختلفة، وتلك مشكلة لا تزال مصدر قلق بالغ.

وفي هذا السياق يلاحظ مشروع القرار نتائج مؤتمر بون لتنفيذ السلام، التي تنص على أن جميع الأشخاص الموجهة إليهم تهم بلائحة اتهام فيما يتعلق بجرائم الحرب يجب تسليمهم إلى محكمة العدل الدولية لمحاكمتهم بنزاهة بموجب أحكام اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، توجه نتائج مؤتمر تنفيذ السلام المشار إليها في مشروع القرار الأنظار بصفة خاصة إلى عدم تنفيذ ذلك الالتزام من جانب سلطات جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن واجب كافة الأطراف أن تسلم إلى المحكمة جميع الأشخاص الذين وجهت إليهم تهم بلائحة اتهام والموجودين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وأن تمتثل إلى جانب ذلك لأوامر المحكمة وأن تتعاون معها. ويرحب المشروع بالجهود الرامية إلى تأمين الامتثال لأوامر المحكمة تمشيا مع ولاية مجلس الأمن.

وهناك جانب آخر هام في عملية السلام في البوسنة يتعلق بعودة اللاجئين وحرية التنقل. إذ تم في مشروع القرار التأكيد من جديد بقوة على حق اللاجئين والمشردين في العودة الطوعية إلى ديارهم. وطلب إلى جميع الأطراف أن تهيئ الظروف الضرورية لعودة اللاجئين والمشردين. وأدينت بشدة أعمال التهديد والعنف والقتل، بما فيها الأعمال التي تهدف إلى تثبيط العودة الطوعية للاجئين والمشردين.

ويشدد مشروع القرار على عدد آخر من المسائل المتعلقة بتنفيذ السلام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الالتزام بالتعاون الكامل مع مشرف برتشكو. ويلاحظ أن نتائج مؤتمر بون لتنفيذ السلام قد نصت على أن نتيجة عملية التحكيم في آذار/مارس ١٩٩٨ ستتأثر إلى حد بعيد بدرجة الامتثال الذي تظهره الأطراف.

وأخيرا، يشدد مشروع القرار على أهمية الانتعاش الاقتصادي والتعمير لنجاح توطيد السلام، ويثني على جهود عدد كبير من المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، للأدوار التي اضطلعت بها في تنفيذ اتفاق السلام.

وعلى نحو مستشرف للمستقبل، يؤكد مشروع القرار على أهمية الجهود الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، الذي يجب أن يحترم ويكفل في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، يشدد على أهمية إشاعة الديمقراطية وإجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلاد، ويطلب إلى جميع الأطراف التعاون بصورة كاملة وبحسن نية، في التشغيل الكامل لجميع المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك، وفقا لأحكام الاتفاق.

وفحوى مشروع القرار تدلل على الاهتمام الملح والعالمي بإرساء السلام في البوسنة والهرسك. ولما كانت الحالة في البوسنة والهرسك مشكلة تسبب شاغلا عالميا، فإنها لا تزال تستوجب اهتمام الجمعية العامة، وهي أكثر هيئات المجتمع الدولي تمثيلا. وقد شاركت وفود كثيرة في تحضير مشروع القرار الحالي. ونشعر بالامتنان لمشاركتها وتأييدها الواسع النطاق الذي سبق أن أعربت عنه. ولذلك نرجو أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد شاكربي (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لن يتمكن وفد بلادي من الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المطروح أمامنا، ولا من التصويب لصالحه. وهذا على وجه التحديد هو السبب الذي يجب أن يدفع الجمعية إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك.

إن مشروع القرار يساهم مساهمة إيجابية في عملية السلام في البوسنة والهرسك. ويسعى إلى تحقيق توافق في الآراء بين الوفود هنا في الأمم المتحدة وكذلك داخل حكومة بلادي في البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له أن بعض من يحتلون مراكز قوة في حكومة بلادي يفتقدون الالتزام الحقيقي بعملية السلام وبالدولة التي تعهدوا بخدمتها. والواقع أن بعضهم يستخدمون مراكزهم الرسمية

وشرعيتهم لكي يقوضوا اتفاق دايتون/باريس ودولة البوسنة نفسها.

تكلمت هذا الصباح مع وزيري، السيد جادرانكو برليتش، الذي أعطى تأييده الكامل لمشاركتنا في تقديم مشروع القرار. ومما يؤسف له أنه ولئن كان هناك طرفان على استعداد للمشاركة في تقديمه وتأييده تأييدا كاملا، هناك طرف غير مستعد لذلك.

وبالتالي، نجد أننا نواجه مشكلة كمشكلة هاملت، وهي هل ننضم إلى مقدمي مشروع القرار أم لا. ولن ننضم في الوقت الحالي، خاصة وأنه لا يوجد توافق في الآراء داخل حكومتنا المركزية. وبذلك لن يستطيع أحد أن يتهمنا بأننا نقوض المؤسسات الجوهرية للبوسنة والهرسك، فنُسهم دون قصد في نفس العملية التي ننتقدها هنا. وهذا هو بالتحديد السبب الذي ينبغي للجمعية من أجله أن تعلن أنها ستبذل قصارى جهدها لتأييد مشروع القرار، مما يدعم تطور عملية السلام والدولة. وإلا، فإن انعدام التأييد هنا، وعرقلة مؤسساتنا ووقفها من الداخل، ستؤدي كلها إلى عدم وجود دولة البوسنة والهرسك.

ولا يمكن لأية دولة أن تتقدم وتبقي على أساس إعطاء الأولوية للشكليات على حساب الجوهر. ومما يؤسف له أن هذه حالتنا في الوقت الراهن. ونرجو أن يتيح التزام وفد بلادي بشكليات مؤسساتنا الوقت والفرصة للدولة ولقيادتنا لكي يحولا ذلك إلى تشغيل حقيقي لهذه المؤسسات لمنفعة كل البوسنيين ولصالح دولتهم ولخدمة عملية السلام. وفي هذه الأثناء، سيجري تعزيز جوهر السلام من خلال تأييد الجمعية لمشروع القرار.

إن مشروع القرار بصراحة لا خلاف عليه، فهو يتفق تماما مع اتفاق السلام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودستور البوسنة، ومؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد مؤخرا في بون، ألمانيا. ومشروع القرار بشأن هذا الموضوع هام لأنه يتيح الفرصة للجمعية العامة، أي لجميع أعضاء الأمم المتحدة، مرة كل عام، لكي يعربوا عن آرائهم في هذه المسألة؛ وهذا هام، ليس بالنسبة لنا فحسب، بل بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي ولمصداقية الأمم المتحدة وسمعتها أيضا.

ومما يؤسف له فضلا عن ذلك، أن وفد بلادي لن يتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار إذا طرح للتصويت لأنه لا يوجد توافق في الآراء بعد داخل حكومة بلادي حول الوفاء بأنصبتنا ومستحقاتنا المتأخرة للمنظمة. وللأسف أنه تجري أيضا عرقلة عضويتنا في

هـــذه المؤسسة، وهـــذه العضوية هي من أوضح علامات سيادتنا وبقائنا.

وسوف ننتصر.

وسيتيسر الاضطلاع بالمهمة بفضل دعم الجمعية اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع مقدمي مشروع القرار والمصوتين لصالحه. ونشعر بالامتنان بصفة خاصة للسفير دانيلو تورك لقيادته وللوقت الذي كرسه لهذا المسعى.

السيد وولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي حول الحالة في البوسنة والهرسك في إطار البند ٤٧ من جدول الأعمال. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية التالية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي تضم صوتها إلى هذا البيان، وهـــي بلغـــاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا. كما تضم أيسلندا والنرويج صوتها إلى البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أولا أن يشكر الممثل السامي على جهوده الدؤوبة التي كرسها هو وفريقه طوال شهور كثيـــرة، وفـــي ظـــل ظـــروف صعبـــة في معظم الأحيان، للمساعدة على إرساء سلام دائم في البوسنة والهرسك. ويود الاتحاد أيضا أن يعرب عن امتنانه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولأعضاء قوة الشرطة الدولية، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - وبصفة خاصة لأفراد قوة تثبيت الاستقرار - ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وغيرها من المنظمات الدولية وغير الحكومية، للخدمات التي قدموها لقضية السلام والمصالحة في ذلك البلد. وأخيرا، يشيد الاتحاد الأوروبي بذكرى ضحايا الصراع وكل من ضحوا بأرواحهم وهم يضطلعون بواجباتهم في خدمة السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه لا بديل عن اتفاق السلام كأساس للتنمية الاقتصادية والسياسية للبوسنة والهرسك ولكيانيها المتعددي الأعراق. وقد اتسمت العملية التي بدأت قبل عامين بتنفيذ الجزء العسكري من الاتفاقات. وفضلا عن ذلك، شرع المجتمع الدولي في بذل جهد كبير لبناء الهيكل الأساسي من جديد في البوسنة والهرسك.

ولئن كان عام ١٩٩٧ قد رأى تقدما حقيقيا، فلا يزال من الواجب الاضطلاع بالمزيد من الجهود في مجالات متنوعة، مثل إرساء الأمن من جديد، وإصدار لوائح الاتهام بحق المسؤولين عن جرائم الحرب، وإقامة وسائل إعلام حرة، وعودة اللاجئين والمشردين، والإصلاح الاقتصادي، وإجراء الانتخابات المحلية. ويصح القول إن هذه النتائج ستظل هشة إذا لم يتحقق المزيد من التقدم على وجه السرعة في مجالي المؤسسات العامة والاقتصاد.

كان يمكن إنجاز ما هو أكثر بكثير مما أُنجز لو أن السلطات في البوسنة والهرسك أسهمت بالكامل في بناء مجتمع مدني وديمقراطي في البلد. وإذ ندخل العام الثالث لتنفيذ اتفاق السلام وآخر مرحلة من فترة الدمج، لا تزال هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لكفالة تشغيل هياكل قادرة على البقاء في البوسنة والهرسك وفي كيانيها. ولا تزال عملية نشر الديمقراطية، والحماية المناسبة لحقوق الإنسان، وبسط سلطة القانون، وإنشاء اقتصاد سوقي، وعودة اللاجئين والمشردين دون إعاقة، لا سيما في المناطق التي كانوا فيها أعضاء في مجموعات الأقلية، تثير قلقا كبيرا للاتحاد الأوروبي.

يتوقف بقاء أية دولة بصورة أساسية على عمل مؤسساتها بفعالية. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتعاون المسؤولون في السلطات المركزية وفي الكيانين، سواء البوسنيين أو الكروات أو الصرب، تعاونا كاملا مع بعضهم بعضا ومع المجتمع الدولي.

ما فتئت جمهورية صربسكا تمر في الأشهر الأخيرة بأزمة سياسية مؤسفة. وينبغي للانتخابات التشريعية التي عقدت في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام أن تعطي مؤسسات هذا الكيان فرصة لتبدأ من جديد سياسة تعاون في إطار عملية السلام.

ويحين موعد عقد انتخابات عامة في البوسنة والهرســـك في عام ١٩٩٨. ويتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقوم بدور في هذه الانتخابات، التي ستستهل مرحلة جديدة وهامة في عملية نشر الديمقراطية في البلد. ويلزم بذل مزيد من الجهود لإنشاء نظام انتخابي دائم.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب إكمال إصلاح وسائط الإعلام، لكي تعمل على نحو ديمقراطي وتعددي. وأخيرا، من الضروري تطوير التعددية العرقية للأطراف.

ويراود الاتحاد الأوروبي القلق إزاء حقيقة أن الحكومة المركزية في البوسنة والهرسك تعمل دون أية قوانين أساسية أو أمانة أو مقر ثابت. والبرلمان لم يجتمع سوى خمس مرات منذ انتخابه العام الماضي. والميزانية المركزية لا تمول من الكيانين، اللذين إما أنهما يحتفظان بالعائدات الجمركية أو أنهما لا يجمعانها. ويجري تصريف مبالغ ضخمة دون توفر الشفافية المطلوبة وخارج العملية القانونية. ولا تزال البوسنة والهرسك بدون علم وبدون عملة موحدة.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعيد التأكيد على أنه لن يتسامح مع محاولات من داخل الكيانين لتقويض سيادة البوسنة والهرسك. كما أنه لن يتسامح مع محاولات أية مجموعة للسيطرة على المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك.

وإننا ندعو جميع الأطراف للعمل معا لكفالة الاحترام الكامل لدستور البوسنة والهرسك، ولا سيما لكفالة أن تزاول هياكل الحكومة أعمالها كاملة على جميع المستويات.

تظل عودة اللاجئين والمشردين مسألة ذات أولوية. ومع أن حرية الحركة بين الكيانات وداخلها قد تحسَّنت، فإنه لا يزال ينبغي عمل الكثير لضمان حركة الناس والسلع بحرية في أراضي البوسنة والهرسك. ولا يزال يوجد عدد كبير من اللاجئين الذين لم يعودوا إلى ديارهم خوفا من أعمال التخويف والعنف. ويجب اتخاذ تدابير فورية لإنهاء هذه الأعمال. فضلا عن ذلك، يتعين على جميع الأطراف المعنية اتخاذ تدابير إدارية وقانونية عاجلة للسماح بعودة اللاجئين والمشردين، بما في ذلك إلى المناطق التي كانوا فيها أعضاء في مجموعات الأقلية، وإعادة اندماجهم بمجتمعاتهم الأصلية في ظروف أمان وكرامة، بما في ذلك احترام حقوق ملكيتهم بالكامل.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات يرتبط ارتباطا وثيقا باستعادة البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق حقا.

فضلا عن ذلك، نؤيد تأييدا كاملا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي لا تزال أداة مهمة للمصالحة الوطنية متى ما ألقي القبض على الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب وإصدار الأحكام بحقهم. ومع أنه أحرز شيء من التقدم في التعاون مع المحكمة، فإنه لا يزال غير كاف. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه ما دام المدانون لم يسلموا إلى المحكمة الدولية، فإن الشروط المسبقة للمصالحة وحكم القانون في البوسنة والهرسك لم تستوف بعد.

ويود الاتحاد الأوروبي تذكير البلدان المجاورة بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. ويجب الوفاء بهذه الالتزامات بالكامل بصورة طوعية وعلى الفور.

اجتمع مجلس تنفيذ السلام في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام ليدرس التقدم الذي أحرز منذ مؤتمر لندن المعقود يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ واجتماع سنترا الوزاري في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر بون ويدعم استنتاجاته دعما كاملا. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يكون الزخم الذي يوفره هذا المؤتمر حاسما لعملية السلام وأن يستكمل بالتعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية.

ونحن ندعم أيضا الممثل السامي في تصريفه مهامه الصعبة. فعمله، وكذلك عمل المجتمع الدولي، لا غنى عنهما في المستقبل المنظور. ولا يزال هدفنا النهائي هو أن نرى إدارة محايدة في البوسنة والهرسك، قادرة في النهاية على أن تحكم نفسها بنفسها، وتعيش في حدود يحترمها جيرانها.

ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأن المفوض السامي كُلِّف في سنترا وبون بمهمة كفالة التقيد بالمواعيد النهائية لتطبيق التزامات محددة وكذلك اتخاذ تدابير في حالة إخفاقها في احترام هذه الالتزامات. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتزام الممثل الخاص استخدام سلطته استخداما كاملا لكفالة التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

وقد بينا في عدة مناسبات، وعلى أعلى مستوى، تصميمنا على الإسهام بجميع الوسائل المتاحة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. والاتحاد الأوروبي قادر على تقديم مساهمة خاصة لعملية التثبيت والتجديد الاقتصادي بتشجيع تنمية العلاقات مع جميع بلدان المنطقة في إطار موات للديمقراطية وسلطة القانون

ومعايير رفيعة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والانتقال إلى الاقتصاد السوقي. إن إقامة اقتصاد يستند إلى التجارة الحرة سيمكن البوسنة والهرسك من تخفيف اعتمادها على المساعدة الدولية.

والاتحاد الأوروبي، في إطار مساعدته الإقليمية، يذكّر بأن استمرار المساعدة الدولية مرتبط باحترام سلطات البوسنة والهرسك والدول المجاورة اتفاق السلام والالتزامات المترتبة عليه احتراما كاملا.

إن السلام ليس مجرد غياب الحرب. ومن أجل مصلحة أجيال المستقبل، يجب إعادة بناء السلام الدائم، قبل كل شيء، في عقول البشر. إن الرغبة في المصالحة الوطنية وبروح عدالة واحترام للقانون يجب أن تتغلب على التعطش للانتقام والطائفية الضيقة. وهذه هي المهمة التي تنتظر جميع الذين يكرسون أنفسهم لمهمة استعادة السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك، وهي مهمة حساسة ومعرضة للخطر باستمرار.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مر عامان منذ توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وخلال هذه الفترة، أبقي على وقف إطلاق النار بشكل حاسم، وذلك أساسا بسبب وجود قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات. واستأنف مواطنو البوسنة والهرسك، إلى حد ما، حياتهم اليومية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

وبينما تقدر اليابان هذه العوامل والتطورات الإيجابية، لا يسعنا إلا أن نعترف بأن التقدم في تنفيذ اتفاق السلام، وبخاصة في جوانبه المدنية، لم يصل إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي ولا حتى إلى مستوى توقعات مواطني البوسنة والهرسك أنفسهم. لقد انشئت رسميا المؤسسات المشتركة التي يفترض أنها تحكم البوسنة والهرسك كدولة واحدة، لكنها لم تعمل بعد على النحو المتصور من قبل بسبب مختلف العقبات التي وضعها طرف أو آخر من الأطراف.

إننا، بطبيعة الحال، ندرك أن الرغبة المتجددة في التعايش المتعدد الأعراق والتعاون المتجدد بين الأعراق يتزايدان بين المواطنين. إلا أن مما يؤسف له أن سلوك زعماء المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث والكيانين لا يزال يتجه إلى القضاء على هذه الرغبة بدلا من تشجيعها.

والواقع أن اليابان قلقة لأن كلا الكيانين لم يُظهر، عن طريق أعمال ملموسة، التزاما كافيا بالمصالحة العرقية وبإعادة بناء مجتمع متعدد الأعراق. إن الزعماء الصربيين يبدون اتجاهات انفصالية، ولا يزالون غير متعاونين فيما يتعلق باعتقال الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، وبإصلاح وسائط الإعلام ومسائل أخرى حاسمة عديدة. ووفد بلادي يطلب إليهم أن يبرهنوا بشكل ملموس على التزامهم بعملية السلام.

والزعماء الكرواتيون أيضا يبدون اتجاهات انفصالية من وقت لآخر، كما هو الحال في عدم امتثالهم لنتائج الانتخابات البلدية في موستار وزيبتشي. ونحن نطلب إليهم أن يؤكدوا من جديد التزامهم ليس بالحفاظ على اتحاد البوسنة والهرسك فحسب وإنما بانعاشه أيضا.

وبالنسبة للزعماء البوسنيين، يحثهم وفد بلدي على التعاون في اقتسام السلطة في إطار السلطات المركزية مع المجموعات العرقية الأخرى بغرض تسهيل أداء المؤسسات المشتركة.

وأود أن أؤكد في هذا الشأن أهمية استنتاجات مؤتمر تنفيذ السلام الذي عقد في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. ويجب على جميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها، على النحو الذي أبرز في تلك الاستنتاجات، حتى تسرع عملية السلام بشكل كبير. ويود وفد بلدي أن يؤكد أن المسؤولية الأولية عن عملية السلام تقع على الأطراف في البوسنة والهرسك أنفسها. وإن الدعم الدولي يتوقف على تعاون وتصرفات الأطراف على الطبيعية للتقدم بتلك العملية.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقدير حكومة اليابان العميق لجميع البلدان والمؤسسات الدولية المشاركة في المهام النبيلة الصعبة، المدنية والعسكرية على حد سواء، المطلوبة لتنفيذ اتفاق السلام. وأود أن أعرب عن التحية، بشكل خاص، للممثل السامي، السيد كارلوس ويستيندورب، ولقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات أيضا، ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك

قوة الشرطة الدولية. إن الخدمات التي يقدمونها في البوسنة والهرسك إنما تقدم إلى المجتمع الدولي برمته.

السيد نارزوكي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفد بلادي يشعر بالسرور لأن تقدما لا يزال يحرز نحو تعزيز السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك عن طريق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وخلال الأشهر الإثني عشر الماضية، تحققت إنجازات كثيرة هامة. لقد توقفت الأعمال القتالية، والسلام آخذ في الاستقرار. وتنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاقات السلام حالفه النجاح بفضل الوجود القوي للقوات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير. وقد مكّن هذه بدوره من تنفيذ خطة العمل من أجل فترة الاندماج الوطني المتفق عليها في اجتماع لندن الوزاري الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وفي إعلان سينترا في شهر أيار/ مايو الماضي. إن الجهود المبذولة لبناء بوسنة وهرسك موحدة، متعددة الأعراق، متعددة الثقافات، متعددة الأديان، داخل حدودها المعترف بها دوليا بدأت جذورها تتعمق، وإن كان بشكل بطيء. إن مؤسسات الدولة المشتركة الهامة، مثل البرلمان الوطني، والرئاسة المشتركة، ومجلس الوزراء قد شكلت، ونتائج الانتخابات البلدية الأخيرة ينبغي أن تؤدي إلى تحالف عرقي جديد في العديد من المجالس البلدية.

وبالرغم من هذه الانجازات، لا تزال عملية السلام في البوسنة والهرسك هشة محفوفة بالصعوبات. ولا تزال العقبات تعرقل التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. والشك والعداء المتبادلان بين المجموعات العرقية المختلفة ما زالا يعوقان الجهود نحو تحقيق الهدف النهائي الخاص بجعل السلام سلاما لا يمكن الرجوع فيه. ويجب على الكيانات البوسنية أن تدرك أنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق عن اتفاق السلام كأساس لبناء سلام ورفاه دائمين في بوسنة وهرسك متعددة الأعراق. وفي الوقت نفسه، تمثل إقامة المؤسسات المشتركة للدولة عنصرا أساسيا لكفالة حكومة مستقرة تتمكن من مزاولة أعمالها. ومع أن بعض هذه المؤسسات المشتركة أنشئت، فإن أداءها الفعال عرقله في كثير من الأحيان غياب الأعضاء الصربيين. ومن المحتم أن تحترم جميع الأطراف المعنية التزاماتها لضمان أن تكون جميع مؤسسات الدولة المشتركة منشأة على النحو الواجب وقادرة على الأداء بكفاءة وبشكل فعال، وتحظى بتأييد وثقة الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد. وينبغي ألا تبذل محاولات للنيل من سلطات ومسؤوليات الدولة.

وتعتقد ماليزيا أن تعزيز السلام في البوسنة والهرسك يتوقف على وجود بيئة آمنة وسالمة، وعلى حرية الانتقال، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن يكون جميع مواطني البوسنة والهرسك أحرارا في الانتقال إلى أي مكان من البلد، دون خوف أو مضايقة أو ترهيب. ويجب أن يسمح للاجئين والمشردين بالعودة بحرية إلى ديارهم بأمان وكرامة. ونحن نشعر بقلق لأن لم يعد سوى ربع ما يقدر بمليونين من اللاجئين والمشردين إلى البوسنة والهرسك، وفي الأغلب إلى المناطق التي ينتمون فيها إلى أغلبية عرقية. وحالات عودة أعضاء الأقليات محدودة بشكل يثير خيبة الأمل بسبب عقبات سياسية وأمنية وإدارية مستمرة. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تكفل أن يتمكن المشردون البوسنيون من العودة إلى ديارهم دون خوف، وأن تحترم حقوق الإنسان الخاصة بهم ويتمسك بها. وهذا عامل حاسم لبقاء دولة البوسنة والهرسك ونجاح عملية إرساء الديمقراطية.

إن تحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك يجب أن يستند إلى حكم القانون وتنفيذ العدالة بالكامل، وفي هذا الشأن يجب أن يحاسب مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك على تصرفاتهم السابقة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي.

ينبغي ألا ينكر حق ضحايا الإبادة الجماعية و "التطهير العرقي" في العدالة. ومع ذلك نشعر بالقلق لأن بعض مجرمي الحرب الذين وجهت اليهم تهم، بما في ذلك رادوفان كارادیتش وراتكو ملاديتش لا يزالون أحرارا ويضطلعون بأنشطتهم دون عقاب. ومن المقلق أيضا أن كارادیتش وملاديتش لا يزالان يمارسان نفوذهما السياسي في الكيان الصربي. إن استمرار تمتعهما بالحرية يمثل عقبة رئيسية في طريق توحيد البوسنة والهرسك. لذلك نطالب بإلقاء القبض عليهما ومحاكمتهما فورا. ودور القوات المتعددة الجنسيات حيوي في ضمان إلقاء القبض عليهما. وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالجهود الشجاعة للقوات البريطانية في القبض على أحد مجرمي الحرب الذين وجهت اليهم تهم، في أراضي الصرب في تموز/يوليه الماضي. إن هذا التعاون بين قوة تثبيت الاستقرار والمحكمة ينبغي أن يستمر بغية كفالة تحقيق العدالة.

وبفضل الوجود القوي لقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات أمكن المحافظة على السلم والاستقرار

النسبيين طوال السنتين الماضيتين. ووجود هذه القوات ساعـــد بشكل هام في توفير المناخ المؤاتي لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون للسلام، ولذلك من المهم ألا نكتفي بالمحافظة على هذا الانجاز الكبير، بل أن نعززه أيضا. وفي هذا الصدد ترى ماليزيا أن بقاء قوات دولية بعـــد انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أمر ضروري.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالدور الذي يضطلع به الرجال والنساء الشجعان من مختلف الأمم، الذين يخدمون في إطار قوة تثبيت الاستقرار وفي قوة الشرطة الدولية وغيرهما، والذين أسهموا مساهمة هامة في تحقيق السلم في البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نقدم تعازينا المخلصة لأسر الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلم في البوسنة والهرسك، ولا سيما للأسر الحزينة للضباط المخلصين الاثني عشر الذين قتلوا في حادث سقوط طائرة عمودية في أيلول/سبتمبر الماضي.

لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به في برامج الانتعاش الاقتصادي والتعمير في البوسنة والهرسك. ولئن كان المجتمع الدولي سيواصل دون شك، تقديم المساعدة الضرورية، فإنه ينبغي للبوسنيين أنفسهم أن يقوموا بدور رئيسي في الاضطلاع ببرامج التعمير والتأهيل التي يمكن أن تولد أنشطة اقتصادية تجذب استثمارات أجنبية وتخلق فرص عمل جديدة. وستواصل ماليزيا الإسهام في جهود التعمير في البوسنة. لقد أسهمنا في عام ١٩٩٦ بمقدار ١٢,١ مليون دولار وتعهدنا بالإسهام في برنامج التعميـــر بـ ١٢ مليـــون دولار أخرى في ١٩٩٧. ومن بين المجالات التي نهتم بها اهتماما جادا تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وكجزء من إسهاماتنا لعام ١٩٩٧ خصصنا مبلغـــا قـــدره ٣ ملايين دولار لإنشاء صندوق ائتماني في سراييفـــو يستخدم في إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البوسنة. ونأمل أن يكمل هذا الإسهام المشاريع المماثلة التي سبق أن أقيمت في البوسنة.

ونحن في نفس الوقت نعمل عن كثب مع البوسنيين والأصدقاء الآخريـــن المعنيين بالبوسنة في مشروع يستهدف بناء الثقة وتعـــزيز المصالحة فيما بين البوسنيين على جميع المستويات. وهذا الاقتراح الذي قدمه أول مرة وزير خارجية ماليزيا في بيانه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ثم في الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر، حظي بالترحيب في مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون. ويتضمن الاقتراح تنظيم سلسلة من حلقات العمل أو المحافل يشارك فيها عدد من الجماعات والأشخاص البوسنيين بالاضافة الى خبراء وميسرين من الخارج. وتستهدف هذه المحافل وحلقات العمل توفير محفل للأطراف والجماعات المختلفة في البوسنة للحوار والتشارو لتعزيز الإدراك بأن التعاون لا غنى عنه البتة لضمان السلم والتنمية وتعزيز الوئام فيما بين الجماعات العرقية وفيما بين الأديان وزيادة التفاهم والثقة فيما بين الجماعات الإثنية والتعاون فيما بين شعوب البوسنة والهرسك. ونعتقد أن ماليزيا بما لها من خلفية وممارسة فريدة في مجال بناء أمة متعددة الأعراق ومتعددة اللغات ومتعددة الأديان يمكنها أن تسهم مساهمة إيجابية في هذا الميـــدان. ونظرا لأننا نستهدف استكمال الجهود القائمة، لا أن نلغيها، فإن هذا المشروع سينفذ بدعم وتعاون الدوائر المختلفة داخل البوسنة والهرسك وفيما بين البلدان الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

إن نجاح جميع هذه الأنشطة التي تستهدف إقامة سلم دائم في البوسنة والهرسك يعتمد على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ولا سيما الجوانب المدنية من هذا الاتفاق. لذلك من المهم أن يواصل المجتمع المدني التعبير عن التزامه بتحقيق هذا الهدف وإن كانت المسؤولية الأساسية عن القيام بهذه المهام تقع أساسا على عاتق السلطات البوسنية. وعندما تبدأ الأطراف البوسنية المختلفة، على نحو جدي في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلم من خلال الأداء الفعال للمؤسسات العامة في الدولة، ستصبح عملية السلم أمرا لا رجعة فيه. وفي نفس الوقت لا يمكن أن يتحقق سلم دائم في البوسنة والهرسك بدون التعاون الكامل من جيرانها. ولذلك من المهم أيضا أن يلتزم جيران البوسنة بالتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة في اتفاق دايتون للسلم.

السيد غالوشكا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من أن الجمهورية التشيكية، بصفتها دولة منتسبة الى الاتحاد الأوروبي، أيدت بيان الاتحاد الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ، أود أن أدلي ببضع كلمات إضافية حول هذه النقطة. وسبب ذلك أن الحالة في يوغوسلافيا السابقة وبصفة خاصة في البوسنة والهرسك تحتل منذ وقت طويل الأولوية في السياسة الخارجية التشيكية، وهذا يتجلى في الدعم المكثف السياسي والعسكري والمادي والمالي لجميع الجهود التي ترمي الى

تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب أيضا قررنا الانضمام الى مقدمي مشروع القرار المعروض علينا. ونرى أنه مشروع متوازن ويركز على تحقيق التقدم الذي تمس الحاجة اليه لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون.

إن الجمهورية التشيكية تؤيد قيام بوسنة وهرسك متحدة على أساس مبدأ المواطنة الواحدة. ومع ذلك تعترف الجمهورية التشيكية بأن البوسنة والهرسك تتكون الآن من كيانين؛ الاتحاد الكرواتي المسلم وجمهورية صربسكا. ونرى ضرورة أن يدرك الكيانان والجماعات العرقية الثلاث فوائد التعاون المتبادل.

وكنا نتوقع أن يعمل تكوين حكومة بوسنية والدورة التأسيسية لبرلمان البوسنة والهرسك على تنشيط المؤسسات البوسنية المشتركة. إلا أن التقدم الفعلي لم يكن كافيا. ونرى أن السبب الرئيسي هو افتقار جميع الأطراف الى الإرادة السياسية. فالتطورات الداخلية في جمهورية صربسكا تتسم بتباعد متزايد بين مؤيدي الحزبين المتنافسين. كما أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر، مهما بينت من الرغبة السائدة في إرساء الديمقراطية في المجتمع، لم تؤذن بنقطة تحول في الجهد الذي يرمي الى بناء دولة مستقلة متحدة متعددة الأعراق. وفي هذا الصدد أود أن أقول إنني اتفق تماما مع الذين سبقوني في الكلام عندما أعربوا عن تقديرهم للأداء الهائل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولقوة تثبيت الاستقرار، والأفراد الآخرين العاملين في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها.

ومما لا يرقى اليه الشك أن التنفيذ المتسق لجميع مواد اتفاق دايتون يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لاحتمالات الأداء الطبيعي لدولة ديمقراطية قادرة على تأمين الأوضاع الأساسية الاجتماعية والقانونية والأمنية للجميع. لذلك توافق الجمهورية التشيكية تماما على نتائج مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون منذ يومين والذي أكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل العمل من أجل تنفيذ اتفاق دايتون وبصفة خاصة الجوانب المدنية في هذا الاتفاق. وفي حين أن الجوانب العسكرية لاتفاق دايتون قد استكملت تقريبا، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في الجوانب المدنية على الرغم من التقدم المتواضع الذي أحرز مؤخرا. والمشاكل الملحة تتضمن عودة اللاجئين وحرية التحرك وكفاءة قوات الشرطة المدنية. والشرط الذي لا غنى عنه في هذا السياق يتمثل في التفاهم المبكر بين قادة الكيانين على التنفيذ الكامل للأحكام الدستورية التي أقروها. ولهذا السبب تؤيد الجمهورية التشيكية تأييدا كاملا تمديد ولاية الممثل السامي بغية ضمان فاعلية تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاق دايتون والتعجيل بهذا التنفيذ. ولقد كان مؤتمر تنفيذ السلام إشارة واضحة على أن المجتمع الدولي يود أن يرى نتائج ملموسة تنعكس، ضمن أمور أخرى، في حجم المعونة الدولية.

وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة دور أساسي في التعامل مع نتائج الحرب. وتؤكد الجمهورية التشيكية مجددا دعمها الراسخ لهذه الآلية للتحقيق في جرائم الحرب ومعاقبة مرتكبيها، وهو أمر ضروري للتجديد المعنوي للبوسنة والهرسك وكذلك لتعزيز ثقة السكان في المجتمع الدولي.

وتمثل عملية التعمير الاقتصادي للبوسنة والهرسك تحديا للمجتمع الدولي. ولا بد من أن نأخذ في الاعتبار أن المعونة الدولية ينبغي أن تتدفق على جميع أجزاء هذا البلد بما في ذلك جمهورية صربسكا. وما فتئت الجمهورية التشيكية تساهم في جهود التعمير الدولية على نحو يتناسب وقدراتها الخاصة. كما قدمت معونة إنمائية بلغ مجموعها الكلي ٣ ملايين دولار، وتم التخطيط لتخصيص أموال إضافية لعام ١٩٩٨.

وإذا حكمنا من واقع التطورات الحالية في البوسنة والهرسك، فإننا لا نستطيع التخلي عن هذا البلد في صيف عام ١٩٩٨. ولذلك، فإننا نتمسك بالرأي القائل بأن وجود قوات مسلحة متعددة الجنسيات بقيادة حلف شمال الأطلسي في ذلك البلد ينبغي أن يستمر بعد انتهاء ولاية قوة تثبيت الاستقرار في حزيران/ يونيه المقبل. وفي تلك الحالة فإن الجمهورية التشيكية - وهي بلد يساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، وقوة تثبيت الاستقرار - تقف على أهبة الاستعداد للمساهمة بوحدة عسكرية في العملية الجديدة بمجرد أن يتخذ مجلس حلف شمال الأطلسي القرار السياسي الملائم ويقر مجلس الأمن الولاية الخاصة بالعملية.

السيد بيلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل عامين تم التوقيع على الاتفاق الإطاري

العام للسلام في البوسنة والهرسك. وقد أنهى ذلك الاتفاق حرب الأشقاء الطائشة في البوسنة، وحقق أملا حقيقيا في التوصل إلى سلام دائم في المنطقة برمتها.

ومع دخولنا العام الثالث من تنفيذ اتفاق السلام والمرحلة الأخيرة من فترة التوطيد، يجب ألا نكتفي باستعراض التقدم الذي أحرزته الأطراف المعنية خلال العام الماضي، بل ينبغي أن نلتمس أيضا السبل التي ستزيل التحديات الراهنة وتمنع ظهور تحديات جديدة في المستقبل.

ويلاحظ وفد أوكرانيا بارتياح أن عملية السلام في البوسنة قد ترسخت بفضل المساعدة التي واصل المجتمع الدولي تقديمها.

وقد شهدنا خلال العام الماضي عددا من الخطوات الهامة والجديرة بالثناء التي اتخذت بقصد توطيد البوسنة والهرسك كدولة متحدة ومستقلة سياسيا وذات سيادة ولها حدود معترف بها دوليا وتحافظ على طابعها المتعدد الأعراق والثقافات.

كما نرحب بالإعلان السياسي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المعقود في سينترا بالبرتغال في ٣٠ أيار/ مايو من هذا العام. وتؤيد أوكرانيا تمام التأييد، بوصفها عضوا في ذلك المجلس، النتائج التي أعلنت في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر بون لتنفيذ السلام الذي عقد قبل أيام قليلة.

وعلى الرغم من أن السلام الذي طال انتظاره قد عاد أخيرا إلى البوسنة التي مزقتها الحرب، كما يمكن مشاهدة تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاق السلام، فإن أسباب الحرب ونتائجها لم تتم إزالتها بعد بالكامل، وفي هذا الصدد، يشاطر وفد بلادي الرأي القائل بأن قوة تثبيت الاستقرار المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦) ما زالت عنصرا حاسما في تأمين النتائج الأولى لعملية المصالحة وبناء الدولة الجارية في البوسنة وكذلك في المساهمة في استقرار الحالة في منطقة البلقان. وربما يكون من الأمثلة الأخيرة الدالة على عامل الردع الذي تمثله هذه القوة الحالة التي نشأت في البوسنة في الصيف الماضي عندما تعرضت عملية السلام برمتها في المنطقة الأعم لتحد خطير نتيجة للأزمة السياسية العميقة في جمهورية صربسكا.

وفي هذا الصدد تتمسك أوكرانيا بالرأي القائل بأن وجود مستوى معقول لتواجد عسكري دولي ما زال مطلوبا بشدة كعامل يحقق الاستقرار في البوسنة. وهو مطلوب أيضا لتعزيز صون الأمن في عموم أوروبا. ولهذا تؤيد أوكرانيا استمرار الوجود العسكري في البوسنة والهرسك فيما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. وإذ تأخذ أوكرانيا هذه الحقيقة بعين الاعتبار، ولكونها بلدا مساهما بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية سابقا وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، والعملية الحالية التي تقوم بها قوة تثبيت الاستقرار، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لتمديد مشاركتها في أي عملية يمكن أن تعقب عملية تثبيت الاستقرار يأذن بها مجلس الأمن.

إن وفدي مقتنع بأن دور الأمم المتحدة في عملية المصالحة والتعزيز المدني في البوسنة ما زالت أمر لا غنى عنه. وفي نفس الوقت، وبقدر ما يعتمد تحقيق المزيد من النجاح في تنفيذ اتفاق السلام إلى حد كبير على تنفيذ الجوانب المدنية، لا بد من زيادة دور الأمم المتحدة في حل المشاكل الإنسانية. ومن رأينا أن قضايا إزالة الألغام، والتعمير الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، وإنفاذ القوانين، تتسم بأهمية خاصة. وتحقيقا لهذا الهدف سيكون من المفيد للغاية التنسيق المناسب للجهود الإنسانية بين هيئات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وجميع الهياكل الدولية الأخرى المعنية، بما في ذلك مكتب الممثل السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها، وكذلك بين قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية.

وما زالت قضية إزالة الألغام تمثل واحدة من العقبات الخطيرة التي تعرقل التنفيذ الفعال للجوانب المدنية من الاتفاق. ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلة سيساهم بشكل فعال في عودة اللاجئين، وزيادة حرية التنقل، والتعمير الاقتصادي للبلد كله. وفي هذا الصدد، نثني على أنشطة مركز الأعمال المتعلقة بالألغام، الذي ينبغي في رأينا أن يحظى بالمزيد من الدعم الدولي والتمويل الكافي. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم حول خطة عمل الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام بين الأمم المتحدة ومجلس وزراء البوسنة والهرسك

في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وستكفل هذه الخطوة التنفيذ الملائم للمزيد من برامج إزالة الألغام المتفق عليها.

يكاد من غير الممكن تحقيق النجاح النهائي لعملية السلام في البوسنة إن لم تدعم بالتعمير الاقتصادي الفعال في ذلك البلد مع استمرار تقديم المساعدة من مجتمع المانحين الدوليين.

وينبغي إيلاء أولوية عليا للمشاريع التي تستهدف النهوض بالتعاون الاقتصادي بين الاتحاد وجمهورية صربسكا وكذلك داخل الاتحاد نفسه، وينبغي أن تتيح هذه المشاريع قبل كل شيء تطوير نظم مشتركة للنقل والطاقة وبناء المستوطنات للاجئين والمشردين. وينبغي كذلك أن يتمتع وبنفس القدر بمزايا الانتعاش الاقتصادي بما في ذلك العون المالي الدولي كل من الكيانين والشعوب الثلاثة المتعددة الأعراق المكونة للبوسنة والهرسك وكذلك جميع الشعوب الأخرى القاطنة في ذلك البلد.

وفي هذا السياق أود أن أكرر التأكيد على موقف أوكرانيا المعروف تماما فيما يتعلق بمشاركتها في هذه العملية. نحن مقتنعون بأن البلدان - ومنها بلدي - التي تحملت أفدح الخسائر الاقتصادية نتيجة لنظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تلقى المعاونة للوصول على أساس الأولوية إلى مشاريع التعمير الجارية حاليا. وستعتبر هذه المعاونة بمثابة تعويض جزئي عن الخسائر الاقتصادية الهائلة التي تكبدناها.

ومما يشكل خطوة ملموسة في ذلك الاتجاه على سبيل المثال أن يقرر مؤتمر المانحين المقبل إدخال شروط تفضيلية لخطة متشعبة للتعاون بين أوكرانيا والبوسنة والهرسك. ووفقا لهذه الخطة، التي اعتمدتها الحكومة الأوكرانية مؤخرا، يمكن أن تتيح أوكرانيا مجالها الواسع من الخبرة الفنية في شتى ميادين البناء المدني، وتجديد قطاع الطاقة وإنعاش الزراعة.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية إنشاء آلية فعالة للتغلب على الآثار السلبية التي تلحق بالبلدان التي تمتثل للتدابير الجماعية التي تتخذ بالنيابة عن الأمم المتحدة كلها. وإذ يضع وفدي هذه المسألة نصب عينيه، فإنه يطرح في هذه الدورة في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، مشروع قرار استشرافي حظي بالفعل بتأييد عدد من الدول الأعضاء. وأملنا أن يعتمد مشروع القرار هذا، الذي سيعرض غدا، بتوافق الآراء، وأن ينفذ تنفيذا كاملا فيما بعد.

وختاما اسمحوا لي أن أنضم إلى من سبقوني من المتكلمين، الذين ذكروا أن السلام الدائم والمصالحة في البوسنة لن يصبحا حقيقة واقعة إلا بقيام الأطراف أنفسها بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، إذ أن هذه الأطراف هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مصير بلدها.

وفي هذا الاتجاه أود أن أشير إلى الرأي الذي أعرب عنه منذ حين وجيز الممثل السامي السيد كارلوس وستندورب. فقد قال إن شيئا كثيرا قد أنجز في البوسنة خلال السنتين الماضيتين، ولكن الجهود لا بد أن تستمر فإذا ما نفذ اتفاق السلام سيكون للبلد، بل للمنطقة كلها، مستقبل. أما إذا لم يحدث ذلك فلن يكون ثمة أي مستقبل. إن أوكرانيا تشاطر هذا الرأي تماما.

الأمير زيد بن رعد (الأردن): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، في البداية أن أعبر عن تقدير وفد بلادي لجهودكم الناجحة في توجيه عمل الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

نعمت البوسنة والهرسك خلال السنتين الماضيتين بغياب سفك الدماء. ونتيجة لذلك فقد حدثت تطورات إيجابية محددة تتمثل في الاعتراف المتبادل لجميع الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة وإجراء الانتخابات الرئاسية والبلدية في البوسنة والهرسك خلال عام ١٩٩٦ والعام الحالي، رغم أن نتائج الانتخابات الأخيرة لم تنفذ بعد.

لقد نوه من صاغوا ومن تبنوا مشروع القرار المقدم للجمعية، ورحبوا بجهود الدول والأطراف المعنية نفسها، وبجهود الأطراف الدولية الأخرى، التي لعبت دورا لتحقيق هذا التحول الصعب من الحرب إلى السلم.

ومع ذلك، ولسوء الحظ، فقد كان تحولا من حرب مريرة إلى سلام مرير. فقد ثبت أن مهمة إنشاء مؤسسات مشتركة فدرالية في البوسنة والهرسك ما زالت صعبة للغاية. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى موقف بالي وهو موقف غير مقبول إطلاقا. فقادة صرب البوسنة في بالي، ببساطة، لا يعترفون بشرعية أي مؤسسة تؤكد على الطبيعة الموحدة للبوسنة والهرسك. كما أن سلوكهم في

مؤتمر بون خلال الأسبوع الماضي يثبت مرة أخرى أن هناك تغيرا بسيطا في موقفهم المتعنت تجاه المجتمع الدولي.

لن تؤدي اتفاقية دايتون إلى سلام حقيقي إلا إذا تم تنفيذ جوهرها، وهو الملحق السابع، الذي يقضي بعودة اللاجئين والمشردين من مناطق الأقليات إلى مواطنهم الأصلية. يشارك وفد بلادي آخرين في حثهم لجميع الأطراف، وخاصة صرب البوسنة، على تنفيذ الملحق السابع بشكل كامل وبنية حسنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زاخاراكس، اليونان.

ولتسهيل ذلك، فإن وفد بلادي يضم صوته إلى من ناشدوا جميع الأطراف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفقا لقراري مجلس الأمن الدولي ٨٢٧ (١٩٩٣) الصادر بتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣ و ١٠٢٢ (١٩٩٥) الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

يجب على المتهمين بجرائم الحرب أن يمثلوا في لاهاي استجابة للتهم الموجهة إليهم. فجرائمهم المروعة لا يمكن، وبأي من الظروف، أن تنسى أو تغتفر من قبل بقية العالم.

وفي هذا السياق فقد قام جيش صرب البوسنة في تموز/يوليه ١٩٩٥ بفصل ٨٠٠٠ رجل بوسني من سريبرينيتسا عن عائلاتهم ثم اختفوا. وهناك اشتباه واسع النطاق حاليا أنهم قتلوا على أيدي محتجزيهم. ولا نملك إلا أن نفترض ذلك لأنه، بالرغم من الأدلة الشرعية والأخرى التي توفرت، لم تقدم قيادة صرب البوسنة تفسيرا رسميا لما حدث لهؤلاء الرجال من سريبرينيتسا. وإذا لم يتم قتلهم فأين هم الآن؟ وماذا حدث لهم؟

لقد استضافت المملكة الأردنية الهاشمية، منذ بداية الحرب، لاجئين من البوسنة والهرسك، كما أرسلت قوات حفظ سلام إلى البوسنة، شاركت في قوات الحماية في البداية، وتشارك حاليا في قوة تثبيت الاستقرار، وقوة الشرطة الدولية. والأردن ملتزم، وبشكل كامل، ببوسنة مستقلة وموحدة ومتعددة الطوائف.

لهذا فإن وفد بلادي يرى أن تكهنات وسائل الإعلام الأخيرة حول فكرة التقسيم خطيرة وغير أخلاقية وبالطبع غير مقبولة.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رحب المجتمع الدولي، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، بعقد اتفاق دايتون. وكان ذلك انتصارا لشعب البوسنة والهرسك الذي اتخذ قرارا تاريخيا وجريئا للسلام بالإقلاع عن طريق العنف والدمار والحرب. ورأى سكان البلد الذي دمرته الحرب بريقا من النور والأمل حيثما أبدى زعماؤهم حكمة في اختيار درب المصالحة والانسجام والتفاهم. وكان المشوار أمامهم زاخرا بالعقبات بسبب الشقوق والصدوع العميقة التي سببتها في لُحمَة المجتمع وسداه أربع سنوات من التقاتل بين الأخوة. لقد كان الأمر يقتضي قدرا هائلا من العزم من جانب الزعامة والشعب، في مجتمع البوسنة والهرسك المتعدد الأعراق والثقافات، لتذليل تلك العقبات.

وبينما اتخذت خطوات واسعة هامة نحو بعث وحدة دولة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، خلال السنتين الماضيتين إلا أنه لا يزال هناك قلق عميق وشاغل شديد حول التنفيذ الكامل المحايد لاتفاق دايتون للسلام. وإن آثار جرائم إبادة الجنس و "التطهير العرقي" لم يتسن محوها بعد، ولا تزال رؤية تحقيق دولة متحدة، متعددة الأعراق والثقافات، تتألف من البوسنة والهرسك، داخل حدودها المعترف بها دوليا، ومزودة بمؤسسات وطنية قائمة بوظائفها خير قيام، أمرا يواجه معوقات هامة.

إن أحكام اتفاق دايتون لها أهمية جوهرية للحفاظ على البوسنة والهرسك دولة متحدة ذات سيادة واستقلال. إن حكومة البوسنة والهرسك سارت دائما قدما في الوفاء بالتزاماتها بلا مواربة. ومما يؤسف له أن الكيان الصربي أظهر عدم التزام منه، في كل مرحلة وطور من عملية السلام، مما عرقل الجهود الدولية عرقلة خطيرة.

إن وفدي يشعر بقلق كبير إزاء عدم إحراز تقدم في عدد من المجالات، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين والمشردين، وكذلك حرية الحركة عبر خطوط الحدود بين الكيانات. إن عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، محاطين بالأمن والشرف، أمر جوهري لحفظ عملية السلام سائرة على طريقها السليم. وهذا حقا عنصر جوهري في اتفاق دايتون، وهو الطريق الوحيد لكفالة

البعث الكامل لدولة البوسنة والهرسك داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونحن نؤيد اقتراح الممثل السامي الوارد في تقريره الحديث العهد، والذي مؤداه إتاحة أموال دولية محدودة للتعمير، لتخصيص جوائز للبلديات التي تساند عملية السلام، وسحب الأموال من البلديات غير الممتثلة. إن هذا تحرك في الاتجاه الصحيح.

إن الالتزام الرسمي الذي ارتبط به في دايتون يجب الامتثال له، لكفالة إجراءات جنائية سليمة ضد مجرمي الحرب. وإذا أريد للعدالة أن تفرض بسرعة، فيجب على الدول أن تساعد في إلقاء القبض على المجرمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. ولا بد أن يكفل المجتمع الدولي التنفيذ الكامل، وفي الوقت المحدد، لجميع نواحي الترتيبات التي وافقت عليها الأطراف. وقد أشار مؤتمر بون لتنفيذ السلام، في الأسبوع الماضي، إلى أن جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تتعاونا مع المحكمة الدولية بتسليم مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام.

ومما خيب آمال باكستان بشدة أن المثل الأعلى، مثل السلام مع العدل للبوسنة والهرسك، ما زال مهدورا، والسبب بوجه خاص هو التأخيرات في محاكمة ومعاقبة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ويظل عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عرضة للتقويض بسبب النقص المزمن في الأموال والموارد اللازمة. أما التبرعات الضرورية لدعم عمل المحكمة النبيل فهي للأسف لا تأتي.

ولقد ثابرت باكستان على تقديم الدعم الأدبي والمالي للمحكمة. إذ أسهمنا حتى الآن بمبلغ مليون دولار في جملة المساهمات التي تلقتها المحكمة وهي ٨,٦ مليون دولار. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على الإسهام بسخاء في الصندوق الطوعي للمحكمة حتى تتمكن المحكمة من أداء مهامها ومسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

ولا شك في أن إقامة سلام دائم في البوسنة والهرسك تتوقف على فعالية أداء الهيكل الحكومي العام. فينبغي تمكين المؤسسات الحكومية البوسنية المشتركة من العمل من أجل الصالح العام للشعب البوسني. وللأسف فإن عمل الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية يظل غير فعال بسبب النقص في تعاون الأعضاء الصربيين.

ويواصل الصربيون أيضا التملص من التزاماتهم بموجب الاتفاق المتعلق بتحقيق الاستقرار الإقليمي واتفاق الحد من التسلح دون الإقليمي، لغرض واضح هو تكريس سياساتهم الانفصالية. وتعد هذه الترتيبات حيوية لضمان الاستقرار الإقليمي. ويجب أن تكفل جميع الدول، وخاصة الكيان الصربي، إكمال مسؤوليات التخفيض المعلن وتنفيذ الالتزامات الأخرى ذات الصلة.

إن وجود قوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك كان عاملا هاما في ضمان الأمن النسبي في المنطقة منذ توقيع اتفاق السلام. ونحن نؤيد استمرار بقائهما لتوفير البيئة الآمنة لتنفيذ الجانب المدني في خطة السلام. وفي هذا الصدد نرحب أيضا بخطط منظمة معاهدة شمال الأطلسي، للنظر في خيارات لقوة متابعة متعددة الجنسيات لقوة تثبيت الاستقرار بغية دعم تنفيذ الجانب المدني فيما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨.

كما أن تجديد البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في البوسنة، بعد أن دمرتها سنوات الحرب، يتطلب أولوية الاهتمام والالتزام المستمر من المجتمع الدولي. ونحن نؤيد الجهود الدولية المبذولة لإعادة بناء البوسنة والهرسك. ومن المهم أن يرتبط توزيع المساعدة الاقتصادية الدولية على الأطراف المختلفة، بالتزامها باتفاق دايتون، وخاصة التزامها بسلامة ووحدة البوسنة والهرسك.

وقد قدمت باكستان دعما ماليا وتقنيا وماديا كبيرا للبوسنة والهرسك. ويأتي ذلك تعبيرا عن تضامننا السياسي مع إخوتنا البوسنيين. فنحن ننفذ برنامجا لتدريب ٢٠٠ شخص من الموظفين العسكريين البوسنيين.

وبصفة باكستان رئيسة فريق تعبئة المساعدات من أجل البوسنة والهرسك التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي فمن دواعي سرورها أن تبلغ الجمعية بأن الدول الأعضاء في المنظمة تواصل ترجمة التزامها السياسي بوحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها واستقلالها السياسي، باتخاذ إجراءات ملموسة. وقد اتخذ هذا العمل أشكالا مختلفة من التعاون الثنائي والمساهمات في المؤتمرات الدولية لعقد التبرعات، وكذلك إقامة علاقات متينة مع المنظمات والآليات الإقليمية المنوط بها تنفيذ عملية دايتون للسلام.

لقد اعتمدت باكستان دائما موقفا مبدئيا طوال الأزمة في البوسنة والهرسك وقدمت لشعب البوسنة والهرسك دعما معنويا وسياسيا غير محدود. ويعكس الدعم الذي نقدمه إيماننا بضرورة ألا تقع أمة ضحية بسبب صغر حجمها، وألا يتعرض شعب لأعمال وحشية بسبب أصله العرقي. كما نؤمن بأنه لا يجوز أن تحرم أمة من حقها الأصيل في تقرير المصير وحقها في النضال المشروع من أجل تحررها.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتأكيد الدعم الكامل لإخواننا البوسنيين في جهودهم ومساعيهم للتغلب على المشاكل المستعصية التي تواجه بلدهم وشعبهم. ونحن على ثقة من أن لدى البوسنة والهرسك من الجَلَد والقوة ما تتغلب به على تلك المشاكل. كما نحث المجتمع الدولي على أن يبذل كل جهد لضمان تحقيق أمل البوسنة والهرسك في إقامة دولة تتمتع بالسيادة والوحدة والتعددية العرقية والثقافية، في سلام مع نفسها وتسهم في السلام والرخاء الدوليين.

ويتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم المبادئ التي تحدد الحد الأدنى الذي يجب أن ينجزه المجتمع الدولي إذا أريد التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة في البوسنة والهرسك. وباكستان مشاركة في تقديم مشروع القرار ذاك وأملها كبير في أن تؤيد الدول الأعضاء جميعها اعتماده دون تصويت.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بما أنني كنت مندوبا في محادثات السلام في دايتون وباريس، التي هي الإطار لمناقشاتنا اليوم، اسمحوا لي أن أبدأ بالتذكير بعناصر اتفاق السلام الأساسية التي تُنسى أحيانا أو يُساء تفسيرها.

إن اتفاق السلام يسعى إلى التوفيق بين الواقع الجديد على الأرض والمصالح المتضاربة بين الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك. وقد وضع التصميم المؤسسي المبتكر لبوسنة وهرسك جديدة على أساس أربعة مبادئ، هي: أولا، أن البوسنة والهرسك دولة واحدة معترف بها رسميا؛ وثانيا، أن هذه الدولة لا مركزية؛ وثالثا، أنها تتألف من كيانين متعددي الأعراق، ورابعا، أنها تكفل المساواة بين أممها التأسيسية الثلاثة.

ولئن لم يكن نموذج دايون/باريس مثاليا على الإطلاق فإنه اعتبر الحل الوحيد الممكن، والواقع أنه لا يزال كذلك. أما المشاكل التي تنشأ في البوسنة والهرسك فيمكن أن تُعزى تقريبا إلى الابتعاد عن هذه الأعمدة الأربعة لاتفاق السلام. وإحدى هذه المشاكل هي البطء في بناء المؤسسات المشتركة الجديدة المصحوب بالمحاولات الرامية إلى تعزيز مؤسسات مركزية قديمة معينة.

وباعتبار كرواتيا أحد الموقعين على اتفاق السلام فإنها تراقب تطوره عن كثب. فالتحركات نحو المركزية في البوسنة والهرسك، إذا تجاوزت حدود دايتون/باريس، يمكن أن تزعزع الاستقرار، لا في البوسنة والهرسك فحسب، بل وفي جاراتها أيضا ولا بد أن يؤدي إغفال التقاليد وأساليب الحياة القائمة. الوطنية منها والمحلية، إلى زيادة الاستقطاب والطموحات إلى الانفصال، والهجرات الواسعة النطاق.

ومما يشغل كرواتيا بوجه خاص، تلك التحولات السكانية إلى أراضيها، ليس من الكروات فحسب بل ومن الجماعات المبتلاة الأخرى التي تجلب معها مشاكل أمنية وتكاليف اقتصادية. واسمحوا لي أن أذكركم بأن كرواتيا أنفقت على مدى السنوات الخمس الماضية ١,١ مليار دولار على رعاية اللاجئين البوسنيين، وهو مبلغ هائل بالنسبة لبلد بحجم بلدنا، ويفوق طاقته.

لقد أصبح بلدي من الموقعين على اتفاق السلام نتيجة لاتفاقات واشنطن التي سبقته والتي أوجدت في البوسنة والهرسك بفضل كرواتيا وإجراءاتها اللاحقة في عام ١٩٩٥، توازنا في القوة يسر التوصل إلى اتفاقي ديتون/باريس. ويظل هذا التوازن في القوة أمرا بالغ الأهمية للسلام والاستقرار في المنطقة.

وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك، أمر حاسم أيضا بالنسبة للاحتياجات الأمنية لكرواتيا على المديين القصير والطويل. وقد دفعت كرواتيا في الماضي، كما ذكرت، ثمنا باهظا للتحولات السكانية من البوسنة والهرسك، وكذلك للأعمال الإرهابية وغيرها التي انطلقت من البوسنة والهرسك أو ارتبطت بها.

قبل شهر من اليوم، أي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، ناشد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني المجتمع الدولي أن يعترف على النحو الواجب بمحنة الكرواتيين

في البوسنة والهرسك. وأكد البابا على أن رغبتهم في أن تكون لهم هوية وطريقة عيش وحقوق متساوية محمية رغبة مشروعة. وجاءت مناشدته نظرا للدلالة المتزايدة على تشريدهم وتهميشهم في الحياة السياسية. ومنذ اتفاقات واشنطن، يغادر كرواتيو البوسنة والهرسك البلاد بأعداد كبيرة. أما أولئك الذين بقوا فيها، والعدد الضئيل الذي عاد إليها، فيعانون من العدد المتزايد من جرائم القتل التي ترتكب ضدهم بدافع عرقي، ومن الأعمال الإرهابية، ومن تدمير الممتلكات الخاصة وممتلكات المجتمع المحلي، ومن الاعتداءات الجسدية.

وتتعرض كرواتيا لعبء متزايد يتمثل في شعور الكرواتيين في البوسنة والهرسك بأنهم غرباء وأن فقدان ثقتهم باتفاقات دايتون/باريس وبالمجتمع الدولي عموما ينبغي عدم الاستخفاف به لأنه يصدف أنهم أصغر الأمم الثلاثة المكونة للبلد. ويشير المجتمع الدولي في أحوال كثيرة إلى أن مفتاح إعادة دمج البوسنة والهرسك في دولة متعددة الأعراق يكمن في عودة الكرواتيين إلى وسط البوسنة وبوسافينا. وفي حين أن هذه حقيقة لا يمكن إنكارها، فإن المجتمع الدولي لم يقدم للكروات البوسنيين دعما ملموسا كافيا.

ونعتقد بأن بوسع المجتمع الدولي أن يتخذ في هذا الصدد خطوات أقوى في البوسنة والهرسك. وثمة مجال حاسم للمساعدة هو مجال وسائط الإعلام، حيث أن البرامج التليفزيونية والإذاعية باللغة الكرواتية لا يسمح بها إلا على الصعيد المحلي في الأجزاء الجنوبية من البوسنة والهرسك.

وإن شعور كرواتيّي البوسنة والهرسك بخيبة الأمل مردّه أيضا إلى التطورات التي تحصل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث أنه بسبب انعدام التعاون من طرفين معينين، وافتقار الآخرين إلى التصميم لحمل ذينك الطرفين على التعاون، بلغت نسبة الكرواتيين من عدد المتهمين المسجونين ٧٠ في المائة الآن. وهذه النسبة غير مقبولة على الإطلاق. ومما يزيد من شعور كرواتيي البوسنة والهرسك بالضيق عدم إصدار لوائح الاتهام بحق أشخاص نظموا وارتكبوا جرائم قتل جماعية ضد مجتمعاتهم المحلية في وسط البوسنة، وهو ما تدل عليه أدلة ووثائق وافرة.

وخلال المناقشات بشأن نص مشروع القرار المعروض علينا اليوم، اقترح وفد بلادي عددا من التعديلات التي من شأنها أن تقوي بعض دعائم اتفاق السلام. وثمة تعديل يظهر في الفقرة الثالثة من الديباجة، التي تؤكد فيها الجمعية العامة مجددا دعمها للمساواة بين الأمم الثلاث التي تكون البوسنة والهرسك. والتعديل الآخر تتضمنه الفقرة ٧ من المنطوق، التي تدعو فيها الجمعية العامة إلى توفير المساعدة للوفاء بما يحتاج إليه الهيكل الأساسي للمؤسسات المشتركة الجديدة. ويسرنا أنها حظيت بالقبول، ويحدونا الأمل في أن تعزز هدف مشروع القرار هذا - ألا وهو إنشاء بوسنة وهرسك مستقرة وعادلة.

السيد هاشم (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تتيح لنا المناقشة التي نجريها اليوم استعراض الحالة العامة في البوسنة والهرسك. إن اتفاق دايتون للسلام هيأ لشعب البوسنة والهرسك عدة فرص ووضع أمامه عددا من التحديات. ومثلما ينص عليه اتفاق دايتون للسلام، ونتيجة للأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، سمحت بداية السلام، مهما كانت هشة، بحدوث تطورات إيجابية. وإن مهمة تحقيق هذا الأمر ليست سهلة. لذلك نود أن نعترف بإسهام المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة حلف شمال الأطلسي، في تهيئة المناخ السياسي المثمر السائد حاليا في البوسنة والهرسك.

مع ذلك، تشارك بروني دار السلام الآخرين في التأكيد مجددا على الاعتقاد بأن السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك لا يمكن إحلالهما إلا عن طريق التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام، ونلاحظ أنه لا يزال يتعين تنفيذ جوانب هامة من الاتفاق تنفيذا كاملا.

ثمة شاغل للمجتمع الدولي يمكن تفهمه هو مسألة مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام. ونلاحظ أنه على الرغم من مثول عدد منهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي، فإن العديد من الزعماء المتهمين لا يزالون طليقين. وما دام هؤلاء الأشخاص لم يقدموا إلى العدالة، فإن تحقيق سلام دائم في البلاد سيكون صعبا. إذ أنهم مازالوا يتمتعون بتأثير كبير في مقاومة الجهود الرامية إلى تعزيز مزيد من الاستقرار السياسي في البلد. ونحن نؤيد تأييدا قويا جميع الجهود المبذولة لتقديم هؤلاء الناس إلى العدالة.

ثمة جانب آخر للحالة العامة هو طبعا مشكلة العودة المناسبة للاجئين والمشردين. وعلى الرغم من أن أعدادا

كبيرة منهم عادت إلى البوسنة، لا يزال كثيرون منهم بلا مأوى فقد منعوا من العودة إلى أماكن سكنهم السابقة. إننا نعتبر هذه المهمة طويلة الأمد وصعبة جدا، ونرى أن حلها بنجاح هو جزء جوهري من أي سلام دائم في البلد.

بعدما أعربت عن بعض المشاعر التي تخالجنا بشأن البند قيد النظر، اسمحوا لي أن أقول إن بروني دار السلام تشعر بالسرور لتمكنها من الإسهام في الجهود الدولية المبذولة. ونرى أن هذه الجهود ينبغي استكمالها بقوة عن طريق بذل جهود مشابهة من جانب شعب البوسنة والهرسك الذي تقع عليه المسؤولية النهائية عن إحلال السلام وتحقيق الوحدة والتنمية في البلاد.

وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يحافظ المجتمع الدولي على وجوده في البوسنة والهرسك وأن يواصل ممارسة ما له من تأثير. فثمة مهام هامة تنتظر الإنجاز إذا أردنا أن نرى استمرار إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق دايتون، ونحن نقدم منتهى الدعم إلى الشعب البوسني في الجهود التي يبذلها لتهيئة مناخ من الثقة في البوسنة والهرسك المتحدة.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة الطيبة لمعالجة الحالة في البوسنة والهرسك التي هي شاغل رئيسي لألمانيا وتتصف بأهمية حاسمة بالنسبة لإحلال السلام والاستقرار في أوروبا بأسرها. إن ما تحمّله ولا يزال يتحمله أبناء البوسنة والهرسك، بصرف النظر عن عرقهم، من ألم ومعاناة ما زال ماثلا بقوة في أذهاننا.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد أن ألمانيا تدعم وتؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ، السفير وولزفيلد، باسم الاتحاد الأوروبي.

قبل أيام قليلة فقط، في ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، استضافت ألمانيا وترأست مؤتمر بون لتنفيذ اتفاق السلام للبوسنة والهرسك، تحت شعار "إقامة هياكل معتمدة على ذاتها"، ولم تقتصر المشاركة على الأطراف المعنية، وإنما شملت العديد من المنظمات الدولية العاملة في البوسنة والهرسك. وكانت من بينها، بطبيعة الحال، الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأوضح المؤتمر درجة الاهتمام والتصميم التي يرغب بها المجتمع الدولي أن يرى السلام الدائم والمصالحة يضربان بجذورهما. وكانت على نفس القدر من الأهمية، الوحدة التي أيّد بها المجتمع الدولي ليس ذلك الهدف فحسب، ولكن أيضا الوسيلة التي ينبغي استخدامها لبلوغه.

وجاءت النتائج الشاملة لمؤتمر بون لتنفيذ السلام أكثر تفصيلا وتوجها الى العمل من نتائج المؤتمرات السابقة. فهي تضع خطة للخطوات التي ينبغي أن تتخذها الأطراف، بمساعدة - وأحيانا بإلحاح - من المجتمع الدولي، في السنة الثالثة بعد مؤتمر السلام. والفصول العشرة لهذه الوثيقة تعالج جميع الجوانب المتعلقة بعملية السلام: حقوق الإنسان، والإصلاح القانوني وجرائم الحرب؛ والمسائل الدستورية والقانونية؛ واللاجئون والمشردون؛ ومسائل النظام العام والشرطة؛ ووسائط الإعلام؛ والانتخابات؛ والتعمير والاصلاح الاقتصاديان؛ وبرتشكو؛ والأمن ومراقبة الأسلحة؛ والجوانب الإقليمية؛ والممثل السامي.

وبالإضافة الى ذلك، وضعت تلك النتائج الصراع في البوسنة والهرسك في منظوره الإقليمي. فهي تتضمن أحكاما تعالج عودة اللاجئين الصرب ولاجئي سلافونيا الشرقية وكوسوفو. وسنطلب من الأمين العام أن يصدر نتائج مؤتمر بون بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

واسمحوا لي أن ألخص مغزى نتائج مؤتمر بون بكلمات وجيزة: سيظل اتفاق السلام المخطط الأساسي للسلام والمصالحة في البوسنة والهرسك. فبعد مجهود كبير تم وضع القواعد وبناء الهياكل الأساسية. ومع ذلك، لن تنعم البوسنة والهرسك بالاستقرار والسلام إلا إذا تعاون جميع الذين يعيشون في البلد - من بوسنيين وكروات وصرب - من أجل بنائها. وفي سبيل هذه الغاية سيتخذ المجتمع الدولي أيضا موقفا أكثر قوة. فالمؤتمر وسّع من اختصاصات الممثل السامي ليفرض القرارات إذا لم تستطع الأطراف اتخاذها بنفسها.

ولن يكون هناك افتقار الى المساعدة والتضامن الدوليين. ولكن المساعدة لن تقدم إلا للذين يشاركون ويتعاونون بنشاط، وللمستعدين للمصالحة والمستقبل المشترك. أما الذين يضعون العقبات ويخربون، والذين يأوون مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، ويثيرون الكراهية والقلاقل، فيجب أن لا يتوقعوا منا المساعدة. وعلى الجيران المباشرين للبوسنة والهرسك

أيضا أن يساعدوا في هذا المجهود. وقد جددوا ذلك الالتزام في بون، وسيطالبون بالوفاء بوعدهم.

هذه هي الرسالة التي بعثها المجتمع الدولي من مؤتمر بون لتنفيذ السلام. ويسعدني أن أرى أن تلك الرسالة قد التقطت وعُززت في مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. ففي الفقرة ٥ من مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1، ترحب الجمعية العامة بنتائج مؤتمر بون وتطلب الى جميع الأطراف تنفيذها الكامل. وأنا واثق من أن مجتمع الأمم المتحدة بأسره سيعتمد هذه الرسالة بتوافق الآراء. وأنا مقتنع بأن هذا الأمر سيكون له أثره على الأطراف، وكذلك على الشعب المعذب في البوسنة والهرسك.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تؤيد هنغاريا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

والحالة التي نشأت في البوسنة والهرسك واجهت المجتمع الدولي بواحد من أكبر التحديات منذ التغيرات السياسية الكبرى التي اجتاحت العالم. وأصبحت الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، التي يمثل الصراع في البوسنة والهرسك أفجع عنصر فيها، مرادفا لخيبة الأمل المريرة والصدمة اللتين ظل شبحهما يطاردنا حتى اليوم.

ولا يزال ينتظر لعملية دايتون للسلام أن تسفر عن كل النتائج المرجوة. وإذ يجري الآن تنفيذ الأحكام العسكرية لاتفاق دايتون، فمن الضروري التصدي لمهمة توطيد ما تم إنجازه وتنفيذ الجانب المدني من الاتفاق على أساس الأولوية. ويسعدنا أن نرى السلام يتوطد في البوسنة والهرسك. ولكن من الواضح أيضا أن العملية لم تصبح مأمونة بعد من الانتكاس. ويتطلب إنشاء بوسنة وهرسك متعددة الأعراق والثقافات التنفيذ غير المشروط لجميع أحكام اتفاق دايتون، كما يتطلب في الظروف الراهنة، استمرار الوجود العسكري الدولي.

وفي هذا السياق، نرحب بمؤتمر بون لتنفيذ السلام الذي انعقد مؤخرا، والذي ألقى الضوء على المهام المتبقية، مثل تأمين التشغيل الفعّال للمؤسسات المشتركة، وتعزيز الثقة والتعاون بين الشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك، وأهمية إقامة العدالة واحترام حقوق الإنسان.

ومن المهم أن يتركز الاهتمام لحظة على مشكلة تأمين التعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ فيما يتعلق بتقديم مجرمي الحرب الى العدالة. ونحن نعرب عن أسفنا العميق لأن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بهذا الغرض - الالتزامات القائمة على أساس اتفاق دايتون - لم تنظر إليه مختلف المجموعات العرقية بدرجة متساوية باعتباره واجبا لا لبس فيه. لذلك يجب أن تكفل للمحكمة الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها لأداء مهامها، والحصول على جميع المعلومات الضرورية للتوصل الى مواقف موضوعية ومتوازنة.

ومن المهم أيضا أن نذكر مسألة عودة اللاجئين والمشردين. إن احترام حقوق الأقليات، في إطار المعايير الدولية، جزء من هذه المسألة وعنصر أساسي في المصالحة، خاصة في ضوء الموجة الأخيرة من حالات التعصب العرقي التي شملت جميع أنحاء البلد. واسمحوا لي أن أقتبس من السفير إيدي، الممثل الخاص للأمين العام، الذي قال في بيان بمناسبة يوم حقوق الإنسان

(تكلم بالانكليزية)

"إن التنوع ثراء، وليس تهديدا. ويجب أن يُستمتع به، لا أن يُحتقر".

(واصل الكلمة بالفرنسية)

إن ذلك التعليق يبعث رسالة هامة وينبغي أن تسترشد به ليس فقط شعوب البوسنة والهرسك والسكان في سائر أنحاء يوغوسلافيا السابقة، ولكن في كل منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، حتى لا تتكرر مأساتي البوسنة والهرسك وكرواتيا.

وتستهدف عملية دايتون برمتها، بالرغم من جهود أولئك الذين يستهدفون تخريبها وتقويضها، ضمان استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها في إطار الديمقراطية والحفاظ على الوحدة والسلامة الشرعية والإقليمية لذلك البلد المتعدد الأعراق. وفي هذا السياق، يمثل تعمير البوسنة والهرسك وانعاشها الاقتصادي الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي نفسه في هذا البلد.

ومن الواضح في الظروف الراهنة، أن ذلك لا يمكن ضمانه إلا بمواصلة العون الدولي. وبعد أن قلنا ذلك، فإننا نتشاطر وجهة نظر أولئك الذين يربطون ربطا مباشرا بين توفير المساعدة ودرجة التعاون مع المجتمع الدولي من جانب سلطات البوسنة والهرسك. وهكذا، فإن تعزيز النتائج التي تحققت في السنتين الماضيتين إنما يتوقف قبل كل شيء على موقف الأطراف البوسنية نفسها.

وجميع أولئك الذين ما برحوا يتابعون التطورات في البوسنة والهرسك يعرفون جيدا أن المجتمع الدولي قد استثمر استثمارا سياسيا كبيرا فيها. ولا يسعنا سوى أن نؤكد من جديد على إعلان الاتحاد الأوروبي بأنه لن يتسامح إزاء أي من محاولات تقويض سيادة البوسنة والهرسك أو محاولات فرض الهيمنة من جانب واحد على المؤسسات السياسية لذلك البلد. وبصرف النظر عن الآراء التي قد توجد لدى أي طرف بشأن الأحداث التي جرت في السنوات القليلة الماضية في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وبغض النظر عن موقف أي من الأطراف إزاء الأساليب التي يستخدمها المجتمع الدولي في معالجته لهذا النزاع - بغض النظر عن ذلك كله، من الواضح أنه لا يوجد بديل سوى الحفاظ على وحدة دولة البوسنة والهرسك وتنفيذ اتفاق دايتون كله.

إن هنغاريا، وهي بلد متاخم في المنطقة، تهتم اهتماما حيويا بتعزيز السلام والحفاظ على الاستقرار في منطقة يوغوسلافيا السابقة، وفي البوسنة والهرسك بوجه خاص. والأثر السياسي والأمني والاقتصادي والنفسي المترتب على البلدان المجاورة، بما في ذلك هنغاريا، جراء الأحداث التي جرت في إقليم يوغوسلافيا السابقة معروف جيدا.

لقد أكد بلدي مرارا في مناسبات عديدة أنه سيظل مستعدا في المستقبل للاضطلاع بدور في صون السلم في البوسنة والهرسك، مع الشرطة المدنية الدولية وفي إطار قوة تثبيت الاستقرار، وبخاصة في الجهود المبذولة لتعمير البلد في ميداني اللوجستيات والهياكل الأساسية. وإن إعادة بناء أو بناء عدد من الجسور على نهر سافا والأعمال الجارية لإعادة بناء جسر موستار التاريخي، التي تشكل جزءا من التراث الثقافي للعالم، هي أيضا دليل على المساهمة الهنغارية الملموسة من أجل إحياء البلد. وقاعدة قوة تثبيت الاستقرار، التي تستخدم منذ عدة سنوات في جنوب هنغاريا، ستظل متوفرة دوما من أجل دفع عملية السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك إلى الأمام.

لقد أصبحت هنغاريا من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1، الذي يمكن في رأينا أن يضطلع بدور مفيد في تعزيز السلام الذي لا يزال هشا في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل بأن يحظى مشروع القرار هذا بموافقة جمعيتنا العامة.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا تزال البوسنة والهرسك بؤرة اهتمام المجتمع الدولي. فالمحافظة على سلامة وسيادة هذا البلد واستقلاله السياسي هي مسؤولية متواصلة تضطلع بها الأمم المتحدة بفضل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك في فترة ما قبل اتفاق دايتون دللت مرة أخرى على أن الافتقار إلى رد دولي قوي وفوري على العدوان يؤدي إلى تفاقم الأزمات. لذلك شكّل اتفاق دايتون/باريس نقطة تحول في الأحداث الشنيعة التي وقعت في البوسنة والهرسك في ١٩٩١ و ١٩٩٥. والاتفاق، بمكوناته العسكرية والمدنية، دلل مرة تلو المرة على أنه لا بديل له. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام شهدنا تقدما كبيرا في الميدان العسكري.

غير أن عدم الامتثال لبعض الجوانب المدنية ذات الأهمية الحاسمة من الاتفاق يشير إلى أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وكما جسدت مؤخرا بدقة نتائج بون التي أسفر عنها مؤتمر تنفيذ السلام، فإن تفجر الحالة في المنطقة يجبرنا على المحافظة على بيئة أمنية مستقرة. وتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وتقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك يدللان بصورة كبيرة على أن السلام الدائم في البوسنة والهرسك لم يترسخ بعد.

وفي هذا المضمار، أود أن أؤكد مجددا على دعم تركيا التام للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، الذي تم التوقيع عليه في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. فهما يشكلان أساسا لتحقيق سلام دائم وعادل في البوسنة والهرسك. ومن أجل معالجة جروح الحرب وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في هذا البلد الأوروبي الذي يتمتع بأهمية حيوية، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لمساعدة

البوسنة والهرسك في مسعاها الشاق من أجل المصالحة وإعادة الاندماج.

إن تركيا، مع بلدان أخرى، تشارك مشاركة نشطة في تنفيذ الجانبين العسكري والمدني من اتفاق دايتون/ باريس. وتركيا من جانبها على استعداد لمواصلة الاضطلاع بذلك.

ويود مقدمو مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1، المعروض الآن على الجمعية، أن تقوم الجمعية العامة بالتأكيد مجددا على التزامها التام بتثبيت الاستقرار وتعزيز السلام في البوسنة والهرسك وبتحقيق المصالحة بين الشعوب التي تتشكل منها. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يؤكد المجتمع الدولي من جديد على قلقه إزاء عدم الامتثال من جانب طرف أو آخر للجوانب الحاسمة من اتفاقات السلام وأن يدلل على استعداده لاتخاذ التدابير الضرورية في إطار صلاحيته لتحقيق الامتثال التام.

وتحقيقا لهذا الغرض، فإن من الأساسي أن تنفذ دون إبطاء جميع الشروط التي توخاها اتفاق دايتون/باريس للسلام، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ولئن كنا نرحب بالاهتمام بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في البوسنة والهرسك، وبإنشاء المؤسسات الجديدة المشتركة، فإننا نأسف لاستمرار العراقيل في وجه اللاجئين والمشردين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

وإننا ندعو جميع الأطراف، بما في ذلك المنظمات الدولية والدول الأعضاء، للإسهام في تهيئة الظروف الضرورية لتسهيل عودتهم. ويساورنا القلق لأنه بعد انتهاء الأعمال القتالية لم يعد من أصل عدد المشردين البالغ ٢,٣ مليون شخص سوى ٣٨١ ٠٠٠ إلى ديارهم. وما تبقى منهم وعددهم ١,٩١٩ مليون شخص ما زالوا إما في عداد اللاجئين أو المشردين.

ونود أن نؤكد أيضا أهمية عمل المحكمة الدولية بالنسبة لعملية المصالحة بين الشعوب التأسيسية في البوسنة والهرسك. وتركيا تؤيد تأييدا كاملا جهود المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وتعتقد أنه ينبغي للدول الأطراف في اتفاق السلام أن تفي بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة. ومن واجب المجتمع الدولي أيضا أن يمارس الضغط اللازم على الأطراف التي لا تحترم التزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة.

وفي هذا السياق، نود أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى التقرير السنوي الرابع للمحكمة الدولية، الذي ينص في جزء منه على أنه

> "... وبعبارة أخرى، ترفض جمهورية صربسكا رفضا واضحا صريحا الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها عندما وقّعت على اتفاق دايتون للسلام، الذي تعهدت بموجبه رسميا بالتعاون مع المحكمة، وخاصة بالامتثال للأوامر الصادرة عملا بالمادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة". [A/52/375، الفقرة ١٨٧]

ويرسم نفس التقرير أيضا صورة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بوصفها طرفا له سجل سلبي مماثل تقريبا فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة. ومن المهم أن نذكر بأنه وفقا لاتفاق دايتون تتحمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) مسؤولية تعاون الكيان الصربي وامتثاله، بالإضافة إلى تعاونها هي وامتثالها. وتأكد هذا الجانب الحاسم أيضا في التقرير السنوي الرابع للمحكمة.

ومما لا يغيب عن البال أن قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦) وإعلان سينترا السياسي للاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يقضيان بأن تكون المعونة الاقتصادية الدولية مشروطة بالامتثال لاتفاق السلام وبتنفيذه. وأعيد مؤخرا توكيد هذا المبدأ الجوهري للغاية في مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الحاجة إلى حُسن التوقيت في تقديم المعلومات عن مستوى التعاون مع المحكمة والامتثال لأوامرها، وحالة عودة اللاجئين والمشردين إلى البوسنة والهرسك وداخلها، ومدى تنفيذ الاتفاقات الإقليمية الفرعية للحد من الأسلحة، لكي يمكن إجراء أوجه التقييم اللازمة.

وترحب تركيا بالخطوات الإيجابية التي جرى اتخاذها لتطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة والهرسك. ومع ذلك، هناك مجال كبير للتقدم في هذا الصدد. ولهذا، ندعو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

إلى الوفاء فورا بمتطلبات إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وغير مشروطة مع البوسنة والهرسك. ونعتقد أن هذا التطور يزيل عقبة أخرى في سبيل التطبيع. وترحب تركيا كذلك بالاختتام الناجح للانتخابات المحلية في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونتوقع التنفيذ الكامل الذي لا لبس فيه لنتائج الانتخابات. وأية محاولة لمنع تنفيذها تضر بالعملية الدقيقة التي يجري تنفيذها منذ عام ١٩٩٥.

إن إعادة التنشيط الاقتصادي أمر أساسي لعملية المصالحة، ولتحسين ظروف المعيشة، والمحافظة على السلام الدائم في كل من البوسنة والهرسك والمنطقة. غير أننا نشعر بالانزعاج لأنه حتى بعد افتتاح البنك المركزي في آب/أغسطس من هذا العام، لم يتم إصدار عُملة موحدة، ولا تطبيق رسوم - تعرفات موحدة، ولا تزويد مجلس الوزراء بالصلاحيات الإدارية، ولا اعتماد قانون الاستثمارات الأجنبية. ونرجو أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة لكي تحصل البوسنة والهرسك على إطار للسياسة الاقتصادية يسمح لها بأن تبدأ الانتفاع بالترتيبات المؤقتة لصندوق النقد الدولي وبقروض البنك الدولي المعدلة.

وتوافق تركيا على نتائج اجتماع مجلس تنفيذ السلام في لندن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وإعلان سينترا للاجتماع الوزاري للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، والإعلان الخاص بشأن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك الذي اعتمده فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأخيرا، على نتيجة مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في بون، من أجل تدعيم المبادئ الإرشادية لخطة التدعيم المدني لعملية السلام في البوسنة والهرسك، وفقا لاتفاق السلام. وتدلل نتائج هذه المؤتمرات على أنه لتحقيق أهدافنا المعلنة يجب على المجتمع الدولي اتباع نهج أكثر إصرارا.

واضطلعت قوة التنفيذ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بدور حاسم، منذ انتشارها وحتى إعادة تنظيمها بوصفها قوة تثبيت الاستقرار في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، في استتباب السلام وحفظ النظام وفي كفالة التقدم على الطريق الوعر الذي تسير فيه عملية السلام.

ومن المهم أن نسجل أن قوة التنفيذ جمعت بين ٣٣ بلدا من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من البلدان في ائتلاف لم يسبق له مثيل من أجل إرساء السلام والاستقرار والتعمير الاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من تحقيق مهمة قوة التنفيذ، لا تزال الحاجة تقوم إلى وجود عسكري دولي يوفر الاستقرار اللازم لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، رحبت تركيا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، الذي أذن بتشكيل قوة تثبيت الاستقرار، بوصفها خلفا قانونيا لقوة التنفيذ تحت قيادة ورقابة موحدة، لكي تضطلع بالدور المحدد في المرفق ١ ألف والمرفق ٢ من اتفاق السلام.

وتعتقد تركيا أن قوة تثبيت الاستقرار، بوصفها خلفا لقوة التنفيذ، لا غنى عنها للحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وأساسية بالنسبة لردع القيام بالأعمال القتالية أو وقف استئنافها إن استدعت الضرورة. ويسعدنا أن نلاحظ أن هناك ٣٦ بلدا من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من البلدان تشارك حاليا في قوة تثبيت الاستقرار. ونرحب كذلك بالتوصل إلى توافق في الآراء حول الحاجة إلى استمرار الوجود العسكري بعد حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتركيا، التي تسهم في قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، لا يغيب عن بالها أيضا الجانب المدني لعملية السلام.

ومشروع القرار A/52/L.67/Rev.1، المطروح أمام الجمعية العامة، يؤكد من جديد دعم المجتمع الدولي لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها واستمراريتها القانونية وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويطالب مَن يعرقلون عملية السلام بالامتثال الكامل لكل أحكام اتفاق سلام دايتون/باريس ومرفقاته. ونود أن نعرب عن تقديرنا للممثل السامي، كارلوس ويستيندورب، وللمنظمات الدولية للجهود الدؤوبة لإرساء سلام دائم في البوسنة والهرسك.

وفي هذا المنعطف، نود أن نعرب عن حزننا مرة أخرى للموت المفجع لـ ١٢ موظفا من موظفي الأمم المتحدة العاملين من أجل إرساء السلام في البوسنة والهرسك، في حادث سقوط طائرة عمودية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونعتقد أننا يقع علينا التزام أدبي تجاه كل من ضحوا بأرواحهم، منذ بدء الأعمال القتالية، في سبيل إتمام جهودنا بنجاح.

ختاما نقول إن هذا أنسب وقت ندلل فيه على أن المجتمع الدولي يلتزم التزاما قويا بدعم وضمان امتثال جميع الأطراف لأحكام اتفاق السلام، وأن المساعدة الاقتصادية الدولية ستكون مشروطة بالامتثال لاتفاق

السلام وبتنفيذه. ولا شك لدينا في أن مشروع القرار المطروح أمامنا يرسل رسالة قوية في هذا الاتجاه.

السيد تخت - رافنجي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المناقشات التي تدور اليوم حول الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك تتيح لنا جميعا الفرصة في الجمعية العامة لكي نعرب مرة أخرى عن التزامنا بتعزيز السلام وتدعيمه في ذلك البلد. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام، يشهد المجتمع الدولي تطورات إيجابية وسلبية على حد سواء في البوسنة والهرسك، مما يبعث على الأمل وعلى القلق في نفس الوقت في نفوس الناس هناك.

من الإنجازات الإيجابية، التي قد تمهد الطريق أمام إعطاء الديمقراطية في البوسنة والهرسك طابعا مؤسسيا، عقد الانتخابات الذي جرى مؤخرا في جميع أنحاء البلاد يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لانتخاب إدارات البلديات والحكومات المحلية. وقد أظهر عقد الانتخابات بنجاح أن بوسع أبناء البوسنة، بميولهم العرقية والدينية، أن يعيشوا معا وأن يتعاملوا بعضهم مع بعض بالأساليب الديمقراطية. ويتوقع المجتمع الدولي التنفيذ الكامل لنتائج الانتخابات بنهاية هذا العام. كما أظهرت نتائج الانتخابات، كما كان الحال في الانتخابات الوطنية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن شعب البوسنة والهرسك اختار بلدا متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات. ولذلك، ينبغي أن تلقى أية محاولة لانتهاك وتقويض السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ووحدتها القومية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، معارضة قطعية. ونعتقد بأنه ينبغي استخدام جميع الوسائل الممكنة للنهوض بعملية إعادة الاندماج وتقويتها وإنشاء مؤسسات للدولة قادرة على البقاء وفعالة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ أحكام معينة من اتفاق السلام، لا تزال العقبات تعوق التنفيذ الكامل للاتفاق بوصفه شرطا مسبقا لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن دواعي القلق العميق أن اللاجئين والمشردين الراغبين في العودة إلى ديارهم لا يزالون يواجهون المضايقة والإعاقة. ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة ليتسنى التعجيل بالعودة الآمنة للاجئين، وينبغي محاكمة المسؤولين عن أعمال التخويف والعنف الرامية إلى ثني اللاجئين عن عزمهم على العودة. فضلا عن ذلك، ينبغي بذل كل جهد لكفالة حرية الحركة للناس والسلع والخدمات والمعلومات في جميع أنحاء البلاد.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعلّق أهمية كبيرة على دور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإقامة العدالة في المنطقة. ولسوء الطالع أنه، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، وفي انتهاك لاتفاق السلام، لا يزال مجرمو الحرب مطلقي السراح ويوقعون الفوضى في الشؤون السياسية للبلد. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن في المنطقة إلا إذا سعت الدول والأطراف في اتفاق السلام إلى الالتزام بأمانه بالتزاماتها بموجب الاتفاق، ولا سيما بالتعاون مع المحكمة في إلقاء القبض على المجرمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام.

لقد كانت البلدان الإسلامية، بما فيها جمهورية إيران الإسلامية، في طليعة مقدمي المساعدة لاخوانها البوسنيين من خلال توفير المساعدة الإنسانية أثناء الحرب، ومن خلال المشاركة في برنامج التأهيل والإعمار بعد توقيع اتفاق السلام.

وأعاد مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، المعقود في طهران في الأسبوع الماضي، في جملة أمور، التأكيد على التزام الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الحفاظ على استمرار دولة البوسنة والهرسك القانوني ووحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا، وأبدى دعمه الكامل لإنشاء دولة في البوسنة والهرسك ذات سيادة وديمقراطية ومتعددة الأعراق ومتعددة الثقافات. ودعا المؤتمر مجلس الأمن إلى كفالة امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية صربسكا، وهي كيان تابع للبوسنة والهرسك، لأوامر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحث مؤتمر القمة جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تعهدت بتقديم الموارد لإعمار البوسنة والهرسك على تقديم الأموال فورا لكفالة إكمال المشاريع ذات الأولوية في الوقت المناسب. وأكد المؤتمر من جديد على دعمه لبرنامج "جهّز ودرب" الذي من شأنه أن يعزز الاستقرار الإقليمي على المدى البعيد بإنشاء قدرة للدفاع عن النفس للاتحاد يوثق بها. وأكد أيضا على أهمية الامتثال، بحُسن نية، لاتفاقات تثبيت الاستقرار الإقليمي والحد من التسلح.

في الختام، نأمل أن تتمكن الجمعية العامة من إرسال رسالة موحدة لجميع الأطراف في البوسنة والهرسك بأن المجتمع الدولي مصمم على دعم جهودها الرامية إلى الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية بوصفها دولة مدنية متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات، وعلى عملية إعمار البلاد.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعد وفد مصر أن يكون ضمن متبنيي مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة اليوم تحت البند ٤٧، المعني بالحالة في البوسنة والهرسك، ليس فقط للأحكام الموضوعية الهامة الواردة فيه، بل أيضا للتأكيد على أن استمرار تناول الجمعية العامة لهذا البند الهام إنما يعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي، ممثلا في محفلنا هذا، لمتابعة تطور الأوضاع في البوسنة والهرسك والتزامه بدعم عملية السلام في هذه الدولة، التي عانى شعبها الكثير خلال السنوات القليلة الماضية. كما أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار اليوم بتوافق الآراء سيؤكد دون شك على دور الجمعية العامة في متابعة تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومدى التزام الأطراف المعنية بتنفيذ مسؤولياتها وفقا لهذا الاتفاق، ويبرز تواصل دور الأمم المتحدة، الذي بدأ منذ عدة سنوات، والذي يعكسه حاليا تواجد البعثة المدنية للمنظمة الدولية هناك للمساهمة في جهود إعادة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وفي المنطقة بصفة عامة.

لقد شهد تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة تطورات إيجابية بدءا بوقف الأعمال العدائية ووصولا إلى عقد الانتخابات البلدية بنجاح في أنحاء البلاد خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وهو ما يبرزه قرار الجمعية اليوم. إن وفد مصر يرحب بهذه التطورات، ويأمل في استمرار دعم ومتابعة المجتمع الدولي لها. ونرحب في هذا السياق أيضا بالإعلان الخاص عن الوضع في البوسنة والهرسك الصادر بطهران في ٧ كانون الأول/ ديسمبر الجاري عن الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتصال المنبثقة عن قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الأخيرة. كما نرحب بنتائج مؤتمر تنفيذ السلام، الذي عقد خلال الأيام القليلة الماضية في بون.

من ناحية أخرى، يبرز هذا الاهتمام الدولي الواضح بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، أن هناك العديد من الأمور التي يجب التأكيد على بعضها ومواجهة البعض الآخر منها بحسم من جانب المجتمع الدولي لضمان التنفيذ الكامل والناجح لاتفاقات السلام في البوسنة والهرسك، وعلى رأس هذه الأمور ما يلي.

أولا، الحاجة لاستمرار تواجد عسكري دولي في البوسنة والهرسك يمتد إلى ما بعد انتهاء الولاية الحالية لقوة تثبيت الاستقرار هناك في حزيران/يونيه القادم. لقد أثبتت التطورات أن هذه القوة تلعب دورا رئيسيا في دعم تنفيذ اتفاقات السلام بالبوسنة، بما في ذلك دعم تنفيذ الشق المدني من هذه الاتفاقات. ولذلك فإننا نرحب بما عكسته نتائج مؤتمر تنفيذ السلام في بون من بروز توافق في الآراء في هذا الاتجاه، ونوجه التحية للمشاركين في قوة تثبيت الاستقرار لمساهمتهم في أداء القوة لواجباتها بنجاح خلال الفترة الماضية.

ثانيا، الحاجة الملحة في هذه المرحلة لدفع الأطراف لتنفيذ مسؤولياتها في التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفي تسليم المتهمين بجرائم الحرب لمحاكمتهم. إن التعاون مع المحكمة يمثل جزءا رئيسيا من عملية تنفيذ اتفاق السلام. وقد أثبتت الأحداث أن عدم قيام السلطات المسؤولة، خاصة في جمهورية صربسكا، بتسليم المتهمين، بل والسماح لهم بممارسة أنشطة سياسية، يمثل تهديدا لعملية السلام. وإن الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد كارلوس ويستيندورب، الذي أنتهز الفرصة لتوجيه التحية إليه على جهوده، أكد في تقريره الأخير على أن حدوث تغييرات ملموسة في مواقف السلطات في جمهورية صربسكا يظل مستحيلا طالما استمر المتهمون بجرائم الحرب طُلقاء. إننا نشارك الممثل السامي في رأيه، ونرى أن تضييق الخناق على المتهمين بجرائم الحرب هو خطوة أساسية نحو تأكيد وحدة الدولة وعلاج موضوع عودة اللاجئين والنازحين إلى مواطنهم الأصلية. ونحن نحث المجتمع الدولي على عدم السماح للعناصر المتطرفة بأن تعيق التنفيذ الناجح والكامل لاتفاق السلام، وعلى اتخاذ إجراءات فعالة للعمل على تقديمهم للمحاكمة في أقرب فرصة ممكنة.

ثالثا، نقطة أخرى هامة نوليها نحن في مصر أهمية كبيرة، وهي مسألة إعادة إعمار البوسنة وتفعيل المؤسسات المشتركة، بما من شأنه أن يعزز من قوة التوحيد العرقي. لقد قمنا من جانبنا بتنفيذ كافة تعهداتنا المادية سواء في إطار مؤتمر الدول المانحة في بروكسل

في تموز/يوليه الماضي أو في إطار الدعم المادي المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامي لشعب وحكومة البوسنة. ولا نزال على استعداد لتلبية أية مطالب للسلطات البوسنية في هذا المجال. ولعلنا نبرز في هذا السياق ما يؤكده قرار الجمعية اليوم من أن المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي تظل مشروطة بمدى التزام الأطراف بتنفيذ تعهداتها وفقا لاتفاقات السلام. ونأمل أن يمثل ذلك حافزا لكافة الأطراف على التعاون بهدف تحقيق مستقبل أفضل لشعب البوسنة والهرسك في دولة واحدة متعددة الأعراق والثقافات وفي إطار من الاحترام الكامل لسيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1 أن أقترح إدخال التنقيحات الشفوية التالية عليه، وذلك بهدف ضمان توافق الآراء بشأنه. وسأتلوها ببطء بالسرعة الإملائية حتى يتمكن جميع الممثلين من كتابتها.

التنقيح الأول إدراج فقرة إضافية في الديباجة بعد الفقرة السابعة الحالية، وهي ثاني فقرة في الصفحة ٢، من النص العربي الحالي. ونص الفقرة الجديدة هذه يكون كما يلي:

"**وإذ تعرب عن التأييد** لجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تسهيل عودة اللاجئين والمشردين في أنحاء البوسنة والهرسك، وبشكل خاص، مشرع "المدن المفتوحة" الذي يقوم به،".

هذا هو التنقيح الأول في شكل إضافة.

ثانيا، الفقرة التالية من الديباجة، التي هي الآن الفقرة الثامنة، تعدل تعديلا طفيفا بحيث تصبح الكلمات القليلة الأولى كما يلي: "**وإذ تؤيد أيضا الجهود** ...".

وهذا يتطلب حذف الكلمات الحالية "**وإذ تعرب عن التأييد لجهود**"، والاستعاضة عنها بـ "وإذ تؤيد أيضا الجهود".

أخيرا، في الفقرة ٨ من المنطوق، نقترح حذف الكلمات التالية من نهاية الفقرة:

"حسب ما جرى تأكيده بوجه خاص في الإعلان المشترك الذي اعتمد في جنيف في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦".

هذه الكلمات ينبغي حذفها، بحيث يصبح نص الفقرة ٨ من المنطوق كما يلي:

"تقر بأن المسؤولية عن توطيد السلام تقع أساس على عاتق سلطات البوسنة والهرسك؛"

ويحذف باقي الفقرة ٨ من المنطوق.

هذه هي التنقيحات التي شرفني أن أعرضها شفويا في هذه المرحلة من النظر في هذا البند، باستثناء أن توافق الآراء بشأن مشروع القرار سيكون مكفولا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وسنشرع في النظر في مشروع القرار A/52/L.67/Rev.1.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن طريقة فهم الاتحاد الروسي لمشروع القرار المعروض علينا اليوم، باعتباره مشاركا نشطا في جميع مراحل التسوية البوسنية، ترتكز أولا وقبل كل شيء على مدى اتفاق أحكامه مع المهام الرئيسية المدرجة على جدول أعمال عملية السلام في البوسنة والهرسك.

إن هذه العملية يجب أن يضطلع بها في امتثال تام لاتفاق السلام والصكوك الدولية الأخرى بشأن تسوية بوسنية، ويجب ألا تسمح بأي تفسير غير مقيد وأحادي الجانب لولاية الهياكل الدولية، مما يؤدي إلى تعظيم الجبروت العسكري في ترسانة جهود حفظ السلام في البوسنة والهرسك.

إننا نلاحظ عمل مقدمي مشروع القرار ليُبرزوا بالتحديد هذا النهج في المشروع الوارد في الوثيقة A/52/L.67/Rev.1 بصيغته التي عدلها شفويا ممثل سلوفينيا. إلا أن مما يؤسف له أن المقدمين عجزوا عن

إزالة اللهجة التحضيرية من مشروع القرار لكي يعبر تماما عن تعقد وتشعب الجوانب المحيطة بتنفيذ اتفاق دايتون. إن وفدنا لا يمكنه أن يوافق، على سبيل المثال، على التفصيل المفرط في مشروع القرار للأحكام المتعلقة بالمحكمة الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة، بينما يجري في الوقت نفسه تجاهل، بل إهمال ذكر مشاكل خطيرة ملحة تتعلق بالتسوية، من بينها مثلا، استعادة الوضع المتعدد الأعراق لسراييفو.

إن وفود الاتحاد الروسي وأسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبوليفيا وجامايكا والسويد وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهولندا واليابان واليونان التي شاركت في تقديم هذا المشروع تقترح أن تمدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بنفس المهام التي أوكلت إليها حتى اليوم وهي تقديم المساعدة التقنية وتعزيز حقوق الإنسان والتربية المدنية ورصد حالة حقوق الإنسان.

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ عودة النظام الدستوري إلى هايتي. وتشير جميع التقارير التي تصل إلينا إلى حدوث تقدم ملموس في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك فإن التقدم المحرز حتى اليوم يحتاج إلى أن يتعزز. وهناك بصفة خاصة حاجة إلى تكثيف الجهود لإصلاح الجهاز القضائي لأن الصعوبات التي يواجهها هذا الجهاز في القيام بمهامه تترك أثرا سلبيا على ميادين الحياة المدنية الأخرى في هايتي.

والتعاون بين البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١١٤١ (١٩٩٧) سيظل عنصرا أساسيا لتنفيذ الولايات ذات الصلة لهاتين البعثتين، كما كان الحال فيما يتعلق بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

وبناء على طلب الرئيس رينيه بريفال وتوصيات الأمين العام فإن البلدان التي تكون مجموعة أصدقاء الأمين العام لهايتي ترجو من الجمعية أن تنظر بعين العطف في مشروع القرار هذا الذي يجدد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

إن توطيد المؤسسات السياسية في هايتي على أساس راسخ سيعتمد على العزيمة الثابتة لشعب هايتي وعلى حكمة قادته السياسيين. إلا أن جهود المجتمع الدولي تتسم بأهمية جوهرية لنضج تلك الإرادة والحكمة وازديادها قوة.

أخيرا، يود مقدموا مشروع القرار أن يعربوا عن تقديرهم للأمين العام وجميع موظفي المنظمة الذين تناولوا هذا الموضوع الحساس، وذلك لآخلاصهم ومبادرتهم.

السيد بوتشر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الكاريبي الأعضاء في الأمم المتحدة وأن أؤيد مشروع القرار A/52/L.65 بشأن الحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وفي حزيران/يونيه الماضي أصبحت هايتي العضو الرابع عشر في هذا الاتحاد.

بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تصل عملية الديمقراطية والتعمير في هايتي إلى مرحلة حرجة. ونعتقد أن التقدم في المستقبل سيعتمد إلى حد كبير على تنامي قدرة الحكومة على تأمين مناخ من الاستقرار الداخلي، الضروري للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ونحن نعترف بالتقدم المحرز في استعادة آليات حماية حقوق وحريات الشعب الهايتي التي حرم منها لوقت طويل. وتلتزم الجماعة الكاريبية بأن تدعم هذه الجهود بشكل كامل. لذلك ترحب دول الجماعة الكاريبية بإنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، التي ستواصل مساعدة قوة الشرطة الوطنية الهايتية في اكتساب الطابع المهني وتحسين قدرتها على أداء وظيفتها الحيوية. ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء هايتي، وللوفود الأخرى المعنية الذين جعلوا تحقيق هذه النتيجة أمرا ممكنا.

وبينما نقيّم الحالة في هايتي، من المفيد أن نذكّر بحقيقة أنه على الرغم من تاريخ هايتي الطويل من الاستقلال، فإن بذور الديمقراطية التي أنهت الكابوس الطويل للحكم العسكري لم تترسخ فيها إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بعد إجراء أول انتخابات حرة. وقد رحب المجتمع الدولي بحرارة بهذه البداية الجديدة التي

أقدم عليها شعب هايتي. ولم يكن لدينا أي تصور يذكر بأن الأيام السوداء للدكتاتورية يمكن أن تعود في غضون فترة قصيرة لم تتجاوز سبعة أشهر لتُخيم مرة أخرى على ذلك البلد فترة ثلاث سنوات أخرى.

غير أنه أمكـــن، بفضل تصميم شعب هايتي ودعم المجتمع الدولي، أن تعود الحكومة الشرعية إلى السلطة في عام ١٩٩٤ لتتيـــح لشعـــب هايتي فرصة ثانية لتوطيد ديمقراطيتها الهشة. وقد دللت دول الجماعة الكاريبية على التزامها بتلك القضية بوقوفها إلى جانب القوة المتعددة الأطراف دعما لهايتي في تلك المرحلة الحاسمة على الرغم من ضآلة مواردها الأمنية.

إننا ندرك أن عمليتي التعمير وإعادة البناء في المجال الاقتصادي تشكلان المهمة الرئيسية التي تواجه حكومة وشعب هايتي، وأن المساعـــدة الـــدولية الكبيرة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد مشروع القرار المعروض أمامنا من جديد التزام المجتمع الدولي بأن يواصل تقديم مساعدته إلى هايتي.

وتشاطر دول الجماعة الكاريبية هذا التقييم وتتعهد بتقديم دعمها الكامل للجهد الدولي المستمر. ونحن نعي أن حكومة هايتي تواجه تحديا جسيما، وأن التقدم سيكون غير متكافئ. ولهذا تصر دول الجماعة الكاريبية على حث المجتمع الدولي على أن يواصل وقوفه مع هايتي بالنظر إلى الطبيعة طويلة الأجل لمهمة التنمية التي تنتظرها. ونحن نعلم أن عوامل زعزعة الاستقـــرار والصـــراع الموجودة عند منعطف الطريق على استعداد للانقضاض في أقرب فرصة ممكنة.

لقد أدى تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الثلاث التي أعقبت الانقلاب العسكري في عام ١٩٩١ إلى إلحاق خسائر جسيمة ببلد سبق أن كان يعاني من أدنى مؤشرات التنمية في نصف الكرة الغربي. وهنـــاك تحـــد رئيســـي يواجه جهد التعمير يتمثل في مخلفات الحظر التجاري، وتعليق جميع أنواع المساعدات عدا المساعدة الإنسانية، وتحطم الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وانهيار الصناعة، وتهاوي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا.

ولا يزال الانتعاش الاقتصادي الذي كان من المتوخى أن يكون قويا بعد عودة النظام الديمقراطي واستئناف المعونة الخارجية أمرا بعيد المنال حتى الآن. ووفقا لبعض التقديرات، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ يقل عن ٢ في المائة، أو ما يعادل بالضبط المعدل السنوي للزيادة في السكان. وهذا الأداء يقصر كثيرا عن المستوى الأدنى للنمو الاقتصادي اللازم لإحداث فرق في أحوال المعيشة لأغلبية السكان.

وترى دول الجماعة الكاريبية أن سياسة التعجيل بالنمـــو الاقتصـــادي ينبغي أن تحظى بأعلى درجات الأولوية، ليس فقط لدعم العملية الديمقراطية، بل أيضا لتوطيد الثقة فيما بين أبناء شعب هايتي الذين سيبدأون أخيرا في تقاسم ثمار التنمية التي حرموا منها وقتا طويلا.

لهذا نحث المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المتعددة الأطراف، على مضاعفة الجهود لمساعدة هايتي فـــي تأميـــن مستقبلها الديمقراطي عن طريق التنمية المستدامة. ونُشيد بالمساهمة الباهرة من البعثة المدنية الدولية. غير أننا ندرك أنه نظرا لأن المساعدة الخارجية لن تكون فعالة إلا إذا بنيت على جهود المساعدة الذاتية التي تبذلها هايتي، فيتعين على هايتي أن تقوم بدورها في تهيئة بيئة السياسة المحلية العامة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي سريع وتخفيف حدة الفقر باعتبار ذلك أمرا ضروريا لجعل التنمية المستندة إلى قاعدة عريضة واقعا حيا لشعبها كله.

السيد وولزفيلـــد (لكسمبـــرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. وإن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - وهي بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانا وهنغاريا، وكذلك البلد المنتسب قبرص - تضم صوتها إلى الاتحاد في تأييد هذا البيان.

منذ إقامة الشرعية الدستورية مجددا في هايتي قبل ثلاثة أعوام ما فتئ الاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة الظروف الضرورية لتوطيد الديمقراطية وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في ذلك البلد.

ولهذا السبب، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ بسبب الحالة السياسية السائدة في هايتي طيلة عدة شهور كما وصفها الأمين العام في تقريره. ونحن نشجع الأحزاب السياسيـــة فـــي هايتي على التعاون في جهود

الوساطة الرامية إلى إيجاد حل لحالة الشلل الراهنة التي تعانيها السلطات العامة والتي يترتب عنها تأثير ضار على سلطة الدولة في هذه المرحلة الدقيقة بشكل خاص من عملية التنمية في هايتي.

من المقرر أن تجري الانتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، والفترة الزمنية المتبقية حتى ذلك التاريخ تتسم بأهمية حاسمة لتوطيد الديمقراطية والمصالحة الوطنية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله المخلص في أن تتاح لشعب هايتي الفرصة لكي يعرب عن رأيه في ذلك الوقت في انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تجري وفقا لقواعد وإجراءات مقبولة للجميع.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الحتمي أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة شاملة ومطردة وطويلة الأجل إلى هايتي. إن الدعم المستمر، خصوصا من جانب المؤسسات المالية الدولية وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة، ضروري لتحقيق عملية متواصلة ودائمة تعزز الاستقرار السياسي في البلد.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بشكل عام من جراء الحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، وارتفاع معدل البطالة، وزيادة تكاليف المعيشة، والبطء المفرط في إيقاع التغيير الحادث في ذلك البلد. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تصميمه على أن يواصل دعمه لتوطيد حكم القانون وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. ومن ثم، فإن الجماعة الأوروبية ساهمت خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى نهاية عام ١٩٩٦، عن طريق اللجنة الأوروبية، بما مقداره ٣١٠ مليون وحدة نقد أوروبية لهذا الغرض. ومنذ ذلك الحين، تم توفير أموال أخرى، خصوصا عن طريق البرنامج الإرشادي الوطني الموقع في نيسان/أبريل ١٩٩٧، الذي يتيح مساهمة إضافية مقدارها ١٤٨ مليون وحدة نقد أوروبية. كما تعهد الاتحاد بزيادة جهوده من أجل تقديم المعونة للجهاز القضائي والإصلاح القضائي.

بيد أن الاتحاد الأوروبي ينوه بأن تنفيذ برامج المساعدة الدولية يقتضي مشاركة نشطة من جانب السلطات وشركائها المحليين.

إن تقرير الأمين العام يلاحظ أنه، حتى إذا كان معظم السكان قد استمروا في التمتع بحقوقهم الفردية وحرياتهم الأساسية، فالحالة تظل واهنة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وبصفة خاصة، لم تقم بعد قوات الشرطة، وهي قوات جديدة تعوزها الخبرة، بكل ما ينبغي لها القيام به لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. ويشعر الاتحاد أيضا بقلق من جراء استدامة العنف والقلاقل في البلد.

إن الافتقار إلى استراتيجية وبرنامج للإصلاح القضائي حال حتى الآن دون إنشاء أو تطوير المؤسسات، ودون الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان، وأضر ذلك، بدوره، بتطوير مؤسسات الشرطة والسجون. إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن أمله في أن تشجع اللجنة التحضيرية للإصلاح القانوني والقضائي، الجديدة، التي مول الاتحاد الأوروبي إنشاءها، على إعداد خطة للإصلاح القضائي وكذلك على تعزيز المؤسسات في هذا القطاع.

إن البعثة المدنية الدولية في هايتي مدعوة إلى أداء دور جوهري لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي، برصد احترام قوات الأمن فيها لحقوق الإنسان، وذلك بتوفير المساعدة التقنية لعمليات قوات الشرطة وموظفي الجهاز القضائي، وبمساندة وضع برنامج لإقرار حقوق الإنسان وحمايتها. إن هذه الأنشطة جوهرية لاستعادة مناخ من الحرية والتسامح، ضروري

لتوطيد الديمقراطية والعدالة في هايتي على المدى الطويل.

وفي ميدان متصل بذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد القرار ١١٤١ (١٩٩٧) الصادر عن مجلس الأمن، الذي أنشأ، لمدة عام، بعثة الشرطة المدنية في هايتي التابعة للأمم المتحدة التي يتمثل التكليف الصادر إليها في مساعدة حكومة هايتي من خلال تقديم الدعم والمساعدة لها في بث روح الاحتراف في الشرطة الوطنية الهايتية.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصية الأمين العام، الواردة في مشروع القرار الماثل أمامنا، بتمديد ولاية عنصر الأمم المتحدة الداخل في البعثة الدولية المدنية في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وإن الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اشتركت أيضا في تقديم مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند، في هذه الجلسة. وسوف نستمع إلى باقي المتكلمين بعد ظهر اليوم، بعد أن تكون الجمعية العامة قد نظرت في تقارير اللجنة السادسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠